الفرد والعدالة الاجتماعية

تأليف

د.توفيق مقار

محمد حافظ

تقديم

د. محمد سليمان

الكتاب: الفرد والعدالة الاجتماعية.

الكاتب: د.توفيق مقار، مُحَمَّد حافظ.

تقديم: د. مُحَمَّد سليمان.

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

مقار، توفيق, حافظ، مُحَمَّد.

الفرد والعدالة الاجتماعية/ د.توفيق مقار، مُحَمَّد حافظ، تقديم: د. مُحَمَّد سليمان.

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١١٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٠ – ٥٢١ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ١٠٦٠٨ / ٢٠٢٢

الفرد والعدالة الاجتماعية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مدخل للقراءة

حينما قامت ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢ بإعلان مبادئها الستة، جعلت أحد هذه المبادئ "إقامة عدالة اجتماعية"، وكان هو المبدأ الخامس ضمن المبادئ التي قامت عليها الثورة، لذلك أولت الحكومات المتوالية اهتماما كبيرا بقضية العدالة الاجتماعية، وانعكس ذلك في اتباع سياسات وإنجاز مشروعات وإصدار قوانين، وواكب ذلك اهتمام إعلامي للتوعية بالقضية فصدر عنها عدد كبير من الكتب، من أهمها هذا الكتاب.

***

لاشك أن العدالة الاجتماعيّة هي إحدى النظم الاجتماعيّة التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والامتيازات، والحقوق السياسيّة، وفرص التعليم، والرعاية الصحيّة وغير ذلك، وبالتالي يتمتّع جميع أفراد المجتمع بغضّ النظر عن الجنس، أو العرق، أو الديانة، أو المستوى الاقتصاديّ بعيش حياة كريمة بعيداً عن التحيّز.

وتعتبر العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً للشعوب، وعلى الرغم من الإدراك الضمني لمفهومها لدى الكثيرين؛ و يقوم مفهوم العدالة الاجتماعية على تحقيق الإنصاف لجميع أفراد المجتمع بحصولهم على فرص عادلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وعرّفت الأمم المتحدة العدالة الاجتماعية أنها "التوزيع العادل والرحيم لثمار النمو الاقتصادي".

وتعتبر العدالة الاجتماعية نظرية سياسية فلسفية تتبنى ضرورة النظر إلى أبعاد تحقيق العدالة التي تتجاوز القوانين المدنية والجزائية أو الأعراف الأخلاقية التقليدية التي تهتم بعدالة السلوك الفردي، فيما تهدف العدالة الاجتماعية للتركيز على تحقيق علاقات عادلة بين الفئات والمجموعات المختلفة داخل المجتمع، وتقع مسؤولية تحقيق العدالة الاجتماعية على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في كل مجتمع.

وتعود نشأة مفهوم العدالة الاجتماعية إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث كان محور العدالة الاجتماعية هو العدالة الاقتصادية وحقوق العمال وتوزيع الثروة للقضاء على التفاوت الطبقي، ليتوسع مفهوم العدالة الاجتماعية لاحقاً ويشمل أوجه عدم المساواة المختلفة بما فيها التمييز العرقي والاثني والتمييز على أساس النوع أو الفئة الاجتماعية.

وقد ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم العدالة الاجتماعية واهتم الكتاب بأبعاد عدة ضرورية لتوافر العدالة الاجتماعية، حيث ادعى رفاييل بأن العدالة الاجتماعية لكى تتحقق لا بد من توافر عنصران الأول، ضرورة انطلاق جميع الأفراد فى المجتمع من نفس الخط. والعنصر الثاني، هو ممارسة الحياد من جانب الدولة. وربط رفاييل العدالة الاجتماعية بفكرة الثواب والعقاب وأنها لا تتحقق فى مجتمع يسوده الفوضى، ويسود فيه الفساد، ولكن قال أنه يجب أن يسود المجتمع فكرتي الجدارة والاستحقاق.

***

ويُثير مفهوم العدالة الاجتماعية عدة دلالات وقضايا تختلف باختلاف

المُفكرين وانتماءاتهم ومعتقداتهم السياسية، وتوجد ثلاثة قضايا تنبع من هذا المفهوم، أولها قضية المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وثانيها قضية الضمان الاجتماعي، وثالثها قضية التوزيع العادل للموارد ، حيث يتعرض مفهوم العدالة الاجتماعية لمسألة تحقيق المساواة فى المجتمع، وتقليل إلى أقصى حد ممكن الظلم والاستغلال الاجتماعيين، وفى هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى نظرية جون رولز حول تطبيق العدالة الاجتماعية، حيث قدم رولز طرحاً لأنواع المساواة التي يجب أن تُحقق داخل الدولة وهما المساواة الاقتصادية والاجتماعية وقال أنه يجب أن يتم تنظيمها وتنسيقها على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظا فى المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح فى الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد فى إطار من المساواة المنصفة فى الفرص من جهة أخرى. ومن أجل إقامة العدالة الاجتماعية، افترض رولز إقامة "عقد افتراضي" يتكون من عنصرين، الأول هو افتراض وجود الوضع الأصلي ، والثاني حجاب الجهالة. وقال رولز أن هناك نوعان من الأشياء لا يعلمها الأفراد المشاركون فى هذا العقد، الأول أنهم لا يعلمون مواهبهم الفطرية، والثاني أنهم لا يعلمون المفهوم الصحيح للخير.

كذلك يُعد الضمان الاجتماعي من أبرز السمات التي تتميز بها معظم نظم الحكم الموجودة فى عالم اليوم، ويُعتبر هو أحد الأركان الأساسية للعدالة الاجتماعية، ويشمل الضمان الاجتماعي الحق فى الحصول على استحقاقات أو ضمانات مادية وغير ذلك، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بينهم دون تمييز، كما يتضمن عدة أمور

من أمثلة، تقديم مساعدات مالية إلى الأفراد الأكثر احتياجاً فى المجتمع، تقديم رعاية صحية جيدة لكل طبقات المجتمع، كفالة الأفراد الذين وُلدوا فى طبقات فقيرة بتقديم لهم تعليم فعال وعمل لائق.

وبهذا المفهوم تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. وإصلاح هيكل الأجور والدخول يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وإصلاح النظام الضريبي يتمثل فلسفته فى توزيع الأعباء الضريبية على كافة شرائح المجتمع دون تمييز. وثمة عنصر مهم للغاية فى تحقيق توزيع عادل للموارد ألا وهو الدعم السلعي لبعض المنتجات والخدمات وهو بالأساس موجه للفقراء باعتبار ذلك حقهم من موارد الدولة.

***

ويترابط ويتداخل مفهوم العدالة الاجتماعية مع عدة مفاهيم سياسية، وأحياناً يتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى. وفى السطور القادمة ستقدم الورقة مجموعة من العلاقات المفاهيمية تربط بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل المساواة والحرية والتنمية والعدالة التوزيعية.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمساواة:

كثيراً ما يتم الخلط بين هذين المفهومين ويتناولهم البعض كمترادفين. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعنى مثلا التساوي الحسابي فى نصيب أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق فى هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس فى أمور كثيرة كالفروق فى الجهد المبذول فى الأعمال المختلفة وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر وبالصحة.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحرية:

إن العلاقة بين تطبيق العدالة الاجتماعية ومسألة تعارضها مع مفهوم الحرية هو سجال ونقاش دائم فى الفكر السياسي، حيث ذهب بعض المفكرين – وهو تيار ليبرالي يميني– إلى أن العدالة الاجتماعية تتطلب إعادة توزيع الثروة فى المجتمع الأمر الذى سيجعلنا نتعرض للملكيات الخاصة وإعادة توزيعها، ومن المعروف أن الملكية هي ركن أساسي من أركان الحرية، وبالتالي فإن هناك تعارض بين المفهومين. وذهب البعض الآخر وهو تيار ليبرالي يساري وعلى رأسهم جون رولز بأنه لا يوجد تعارض بين المفهومين حيث تهدف العدالة الاجتماعية إعادة إعطاء الحقوق للفقراء والضعفاء بعد أن سُلبت منهم، فأي حرية يمتلكون فى حين أنهم لا يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية وهى بالأساس أول الحريات وأسماها. وذهب تيار ثالث وهو اشتراكي، أن التناقض جاء بالأساس بسبب الفهم

الخاطئ من جانب الليبرالية لمفهوم الحرية، فمفهوم الحرية فى الحركة الاشتراكية يعنى التحرر الوجداني من كل مشقات الحياة والتفرغ إلى الإبداع بعد العمل، ومن ثم لا يوجد تعارض بين وجود عدالة اجتماعية وتمتع الأفراد بحرياتهم.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية:

إذا أرادت الدولة تطبيق العدالة الاجتماعية فى الدولة فلا بد أن يواكب ذلك عملية تنمية شاملة بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية السياسية تستلزم بناء مؤسسات تستطيع استيعاب التغيرات الحادثة فى الدولة وحشد الرأي العام ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لبذل أقصى جهد لتطبيق العدالة الاجتماعية.

ولا يختلف الأمر كثيرا فى التنمية الاقتصادية، حيث وجود النية لإقامة عدالة اجتماعية لا بد أن يوازيه عملية تنمية اقتصادية تستطيع توفير احتياجات الطبقات المختلفة وخاصة الدنيا منها فيما يتعلق بمسألة الدعم وخلافه.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية:

استخدم بعض المفكرين والفلاسفة المفهومان كمترادفين، وفى حقيقة الأمر فإن المفهومان متقاربان إلى حد كبير، حيث تتمثل العدالة فى توزيع الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية والحقوق الطبيعية بشكل منصف بين أفراد المجتمع، والهدف من عدالة التوزيع هو دفع البنية الأساسية.

د. محمد سليمان

العدالة الاجتماعية وحقوق الفرد

مشكلة الإنسانية الكبرى:

يتوقف مصير الإنسانية منذ فجر التاريخ على حل مشكلة كبرى، هي السعادة.

وكانت المشكلة واحدة في مختلف الأجيال، ولدى جميع الشعوب، فطالب البشر فلاسفتهم على مر الزمن بتفسير معقول لها، كما طالبوا زعماءهم وأولى الرأي فيهم بحل موفق للمشكلة المشتركة.

ويشعر رجل اليوم بخطر يحدق به في كل مراحل الحياة ويكاد يؤدي به إلى الفناء.

فهو يشعر بالقلق، ويجد الطمأنينة عزيزة المنال؛ وإذا ما عدمت الطمأنينة أصبحت السعادة شيئاً مستحيلاً.

وكلما زاد القلق وعدم الطمأنينة زاد شعور الإنسان بالضيق والعذاب والألم، وصاح مطالباً بالتفسير والحل، وتفسير معقول صادق يقدمه الفلاسفة، وحل مرض يعده الزعماء وأولو الأمر.

وقد جرب الإنسان في بحثه الطويل عن السعادة طريقين:

الأول داخلي، بوضع حد للصراع المضطرم في نفسه بين القوتين المادية والمعنوية، اللتين تتكون منهما وحدته كإنسان.

والثاني خارجي، بوضع حد للنزاع الخارجي القائم بين نفسه كوحدة إنسانية وبين بقية الجنس البشري بوجه عام.

وقد اقتنع الإنسان أن مشكلة الإنسانية الكبرى تكمن في هاتين المعركتين، ولكنه لم يتمكن من تحديد الطريق الذي يسير فيه ليصل إلى السعادة؛ ومن أسهل الأمور على الإنسان معرفة التفسير والحقيقة التي يطالب بها فلاسفته.

كيف يتمكن من وقف الصراع المضطرم في نفسه، حتى يصل إلى السعادة الكاملة التي ينشدها؟

وبمعنى أخرى: من طرفي النزاع، سيصل إلى السعادة التي يسعى إليها إذا خرج منتصراً من معركته النفسية...

المادة، أو الروح...

الإنسان كوحدة، أو الإنسانية كمجموعة...

هذا التحليل البسيط، هو التفسير الذي يطالب به الإنسان منذ فجر التاريخ.

غير أن التفسير لا يعدو أن يكون أساساً يقوم عليه الحل، فمعرفة مكان الكنز ليست إلا بدء الأمل في الحصول عليه...

ومجرد الشعور بالحصول على السعادة- بانتصار المادة أو الروح، أو بانتصار الإنسان، أو المجموعة الإنسانية- لا يزيد على أن يكون معرفة مكان الكنز...

هذا هو التفسير وتلك هي الحقيقة...

ولكن ما زال أمامنا أن نملك هذا الكنز ونضع عليه اليد؛ فإذا عرفنا مثلا أننا سنحصل على السعادة بانتصار الروح على المادة، فما زال أمامنا التماس الوسيلة للحصول على النصر وتعزيزه...

وإذا ما اعتمدت السعادة على انتصار المجموعة الإنسانية، فما زال أمامنا تنظيم انتصارها وتأمينه في وضعه النهائي؛ وبذلك نجد الحل الذي نطالب به زعماءنا، الحل الذي يمنحنا السعادة!

مشكلة البشر:

تكمن مشكلة البشر الكبرى في الإنسان نفسه، لا تتعداه؛ وهي مشكلة أوجدها الصراع القائم بين المادة والروح، ولم يتبع الإنسان في جميع مراحل حياته إلا اتجاهين: الاتجاه المادي، أو الاتجاه المعنوي؛ وتكرر تحوله من هذا الاتجاه إلى ذاك، مثله في ذلك مثل بندول الساعة...

من المادية إلى المعنوية، أو من المعنوية المتطرفة، إلى المادية المتطرفة... من التمرد على كل ما هو مادي، إلى الضجر بكل ما هو معنوي، وهكذا؛ ومنذ معرفتنا بتاريخ البشر وجدنا الإنسان في كل مراحله يقف موقفاً معيناً نحو المعركة التي تدور في داخل نفسه... ليحكم بين المادة والروح... وقد وجدناه أيضاً على مر القرون –بعد أن تطورت وتقدمت النظريات التي تبحث في نفس الموضوع– لا يقف قط موقف المتفرج بين الروح والمادة، لأن الأمر يعنيه ويمس كيانه وله فيه مصالح...

فما هي مصلحة الإنسان في هذه المعركة؟

ليس من الصعب الإجابة على هذا السؤال؛ فمصلحة الإنسان هنا هي حريته الشخصية، فهو يحرر نفسه من المادة إذا انتصر للروح، ويحرر نفسه من الروح إذا انتصر للمادة، وما التحرر في كلتا الحالتين إلا سبيله إلى السعادة التي يسعى إليها، فهي هدفه الأسمى...

مشكلة المجتمع:

إذا نظرنا إلى مشكلة البشر الكبرى هذه، وجدنا أنها تتعدى حدود البنيان الذاتي للإنسان، فإذا أنعمنا النظر وجدنا أنها قد نشأت نتيجة لصراع قوتين متعارضتين خارجتين عنه ولا صلة لهما بها في داخل الوحدات الأخرى التي تتكون منها البشرية مجتمعة، أو بمعنى أخرى "المجتمع الإنساني".

وجد هذا الصراع منذ فجر التاريخ، ولو أننا ألقينا نظرة عابرة على ما يحدث أمامنا في المجتمع لوجدنا أن الصراع قائم لاشك في وجوده...

يتألف المجتمع الإنساني من اتحاد الوحدات البشرية حتى تصبح هيئة واحدة نطلق عليها هذا الاسم؛ ولا يمكن أن يتم هذا الاتحاد إلا إذا تنازلت كل وحدة على حدة عن بعض حقوقها الذاتية وضحت ببعض مصالحها حتى تكون جزءاً من المجتمع، مثلها في ذلك مثل التضحية برأس المال للحصول على ربح معين؛ فهي إذا تنازلت وضحت ببعض مصالحها وحقوقها إنما تتنازل على أمل الحصول على ما يفوق ما قدمته في الأصل من حقوق ومصالح.

وهنا نجد الصراع ظاهراً للعيان، فالوحدة البشرية في صراع دائم في

جميع مراحل حياتها مع المجتمع الإنساني، تريد أن تنقص ما تساهم به في سبيل الصالح العام، وزيادة ما تحصل عليه في مقابل ذلك من مزايا ومصالح وحقوق!

وما هذا الصراع المحتدم إلا ما نسميه "تنازع البقاء" الذي يقوم على الأثرة والأنانية والضعف الذي يشعر به الجنس البشري؛ فنرى المجتمع يطالب وحداته البشرية بالتضحية بأوفر نصيب من سعادتها الشخصية في سبيل الصالح العام، ونجد الوحدة من ناحية أخرى تعمل على زيادة حصتها في الصالح العام...

فالمشكلة قائمة فعلا من التعارض الذي يحدث بين المصلحة الشخصية للوحدة البشرية والمصلحة العامة للمجتمع الإنساني.

ولو أننا راجعنا تاريخ البشرية لوجدنا الإنسان يميل حيناً نحو الانفرادية وحيناً آخر نحو حياة المجتمع، مثله في ذلك مثل بندول الساعة...

من الفردية إلى الجماعية، أو من الجماعية المتطرفة إلى الفردية المتطرفة، والعكس بالعكس؛ غير أنه لا يقف هنا موقف المتفرج المحايد الذي لا يهمه الأمر في قليل أو كثير؛ لأن مصلحته الشخصية تتوقف على نتيجة هذا الصراع، مصلحته في تحرير نفسه...

فالإنسان عندما ينتصر للفردية ويؤيدها إنما يسعى إلى تحرير نفسه من جور الجماعية وطمعها، الجماعية التي تطالبه دائماً بتضحية جديدة...

وهو عندما ينتصر للجماعية ويؤيدها إنما ينشد معونة المجتمع له في الحصول على حريته... حرية ذاته!

فهو ينشد الحرية لنفسه في كلتا الحالتين، تلك الحرية التي ينظر إليها على أنها الطريق الموصل إلى هدفه الأعظم، السعادة!

الحرية:

الحرية هي الهدف الذي يسعى إليه الإنسان للوصول إلى سعادته، وهو في ذلك يتحمل صراعاً داخلياً بين المادة والروح، وصراعاً خارجياً بينه كوحدة وبين مجموعة الجنس البشري الذي يعيش في محيطه...

وعلى الرغم من أن هذا الصراع، سواء كان داخلياً أو خارجياً، إنما هو الطريق المباشر إلى الحرية، فإنه في الوقت نفسه الطريق غير المباشر للسعادة؛ فالإنسان في سعيه وراء الحرية إنما ينشد هدفه الأسمى وهو السعادة.

والإنسان في صراعه الداخلي إنما ينشد حريته الداخلية، وفي صراعه الخارجي إنما يسعى إلى حريته الخارجية.

والحرية الداخلية أو الذاتية هي القدرة على الاختيار الإرادي، والفصل بين مختلف المطالب والرغبات؛ فهي تمنح الإنسان القدرة والسلطة على التحكم في وقواه الداخلية؛ وكلما اشتدت قدرة الإنسان وزادت حريته الداخلية، أصبح سيد نفسه، له سلطة التحكم في كل ما يأتيه من أفعال، وأصبح سيد ذكائه وذاكرته وإرادته؛ ويستغل الإنسان هذه السيادة في التحكم على حواسه، وعلى كيانه، يفعل بنفسه ما يريده ويرغب فيه.

وكلما زادت حرية الإنسان الخارجية تمكن من إثبات وجوده في المجتمع

وسيادته على القوى الخارجية، ولكننا يجب ألا ننسى أنه لابد من وجود الحرية الداخلية للحصول على الحرية الخارجية، لأن الإنسان الذي لا يسيطر سيطرة تامة على نفسه لن يتمكن من السيطرة على تصرفاته الخارجية...

ولو أننا نظرنا إلى الماديين والمعنويين، أو الفرديين والجماعيين –سواء أكانوا من الفلاسفة الذين يحاولون العثور على التفسير، أو الزعماء الذين يحاولون الوصول إلى حل للمشكلة– لوجدنا أن كلا منهم يحاول بطريقته الخاصة توفير الحرية للإنسان؛ وفي سعينا إلى توفير السعادة للجنس البشري يجب أن تتأكد أولاً من الطريق الذي نسير فيه، وكيف نصل إلى السعادة إذا ما اتبعناه؛ فإذا عرفنا الإجابة على هذا السؤال، تأكدنا من صحة النظرية التي سنقدمها كحل للمشكلة، ومدى نجاحها إذا ما وضعناها موضع التجربة؛ وقبل أن نحكم على النظرية أولها، يجب علينا أن نسائل أنفسنا:

هل تحقق هذه النظرية الحرية المطلوبة داخلياً وخارجياً؟ وهل تتحقق بها الشروط الواجبة لتوفير أكبر قسط من الحرية للجنس البشري؟

فإذا ما كان الجواب بالإيجاب، فالنظرية هي الحل الموفق الذي نبحث عنه لمشكلة السعادة الكاملة للإنسانية.

الحلول الممكنة:

وليس هناك إلا حل نهائي واحد لكل صراع يقوم بين قوتين طبيعيتين، هو انتصار إحدى القوتين على الأخرى؛ والحل النهائي في مشكلة الإنسان

هو انتصار المادة، وتسمى بالماديات؛ أو انتصار الروح، وتسمى بالمعنويات؛ أما في مشكلة المجتمع فهو انتصار الوحدة البشرية، وهو ما يطلق عليه الفردية؛ أو انتصار المجتمع الإنساني، ويطلق عليه الجماعية.

وقبل أن نسير في جدالنا حتى نتمكن من الوصول إلى المبدأ الذي نشرحه، يجب أن نذكر أن المعنويات هي "نظام فلسفي يعارض المادة ويضع الروح فوق كل اعتبار"، أما الماديات فهي "نظام فلسفي ينكر المعنويات ولا يقبل إلا الماديات"؛ وبعد أن عرفنا هذه الاحتمالات الأربعة، نبدأ بعد ذلك في تحليلها تحليلاً نظرياً مبسطاً، لنرى مدى قدرتها على تحرير الإنسان داخلياً حتى تجعله سيد نفسه، وخارجياً حتى تجعله إنساناً حراً يشعر بكيانه وسط المجتمع...

المعنويات:

تنادي المعنويات بأنه ليس على الأرض ما هو أفضل من الروح إلا الله تعالى، الحي الأبدي الذي لا يموت. ولا يختلف اثنان في تقدير قيمة ذلك الشعور العجيب الذي يوجده الإيمان بالمعنويات، فكيف يحجم الإنسان بعد ذلك عن قبوله حلا نهائياً شاملاً لمشكلته الأبدية؟ إن السبب الوحيد هو أنه لا يخضع كلياً للروح، بل تتدخل المادة مسيطرة بسبب صلتها الوثيقة بالروح.

فالإنسان إذا أفرط في المعنوية وأهمل بناء جسمه المادي تأثرت المادة بهذا الإفراط؛ وكلما شعرت المادة بالضرر تراجع الإنسان عن تطرفه المعنوي، فالإفراط والمغالاة في المعنوية هو الذي يضطرنا إلى الحد منها

والاعتدال فيها؛ ولنضرب لذلك مثلا الإنسان الذي يستغرق في انعكاساته المعنوية العليا، فينسى تغذية جسمه بالأكل؛ فإن الأمر سينتهي به في النهاية إلى أن يعجز حتى عن التفكير، وهذا العجز هو إحدى النتائج الخطيرة التي تؤثر في حياة الإنسان...

ومن أعراض التطرف المعنوي الشعور بالملل والتمرد على كل ما هو معنوي، فالإنسان ينشأ وهو يسأم من السمو والتعالي، تلك هي سنة الله في خلقه، لأنه عز وجل في نهاية الطريق الذي يقطعه الإنسان في حياته، رمزاً للمكافأة التي سيحصل عليها في نظير سعيه إلى الاهتداء إليه سبحانه وتعالى وإتباع أحكامه وتعاليمه؛ ولكن الإنسان كلما استغرق في المعنويات وتطرف فيها سعياً وراء التقرب من خالقه، شعر برد فعل مادي يولد في نفسه السأم والملل، وهكذا نجد الإنسان كلما بالغ وتطرف في المعنوية دب التمرد إلى نفسه وعاد ينظر إلى المادية...

ولا يمكن أن يكون ذلك هو الهدف الذي يسعى إليه طالب الحرية، أو الحل الموفق لمشكلته.

الماديات:

يسير الإنسان في طريقه الروحاني، فيكتشف عندما يتلمس أطراف الفردوس أن الله عز وجل هو موئله ومصيره؛ والروح لا تنشد إلا الوصول إلى موئلها، ولكنها تجد المادة تسد عليها سبيلها وتعترض طريقها؛ وعندما تصطدم الروح بالمادة يحدث الصراع، وما من صراع بغير ألم؛ وعندما يشعر الإنسان بالألم يلجأ إلى طريق آخر ليوصله إلى التحرر غير طريق الألم؛ وهو

في محاولته التخلص من الألم يلجأ إلى التحرر من الروح التي أوجدته، فيجد نفسه في النهاية وقد لجأ إلى الماديات؛ كما أن الإنسان ينظر إلى الله عز وجل على أنه منتقم جبار حسيب، يرصد أخطاءه ويحصيها عليه ليحاسبه عليها في النهاية، فيسلك سبيله إلى التحرر من الخالق، وهو في محاولته التحرر من قيود الله سبحانه وتعالى، ينكر وجود الروح؛ وإنكاره وجود الروح إنكار لوجود الله عز وجل....

وبعد أن ينكر الإنسان وجود الروح يجد نفسه آخر الأمر قد أنشأ بناء مادياً لا أكثر، وهذا هو التطرف المادي؛ وبمضي الوقت يحس أن الماديات لم تصل به إلى ما ينشده من حرية، بل زادت القيود التي تحيط به، كما يكتشف أن الروح بسيطة يصعب تدميرها أو تحويلها، بعكس المادة التي يسهل تحويلها وتدميرها، لأنها مركبة، ثم هو يحس أن المادة التي يتكون منها كيانة كإنسان بشري، تتحول بعد وفاته إلى مادة أخرى معدنية أو نباتية إلخ... أما روحه فلا يعرف لها شكلا آخر إلا شكلها المعنوي كروح!

هذا التحول المستمر لكل ما هو مادي، هو القيود الأبدية التي فرضتها المادة على الإنسان؛ والمادة تخضع لقانون ثابت، وتتحكم فيها عمليات حسابية، وكلما أمعن الإنسان في تحليلها وجد نفسه محصوراً بآفاق مغلقة لا يمكنه اجتيازها جرياً وراء أمله في التحرر؛ وهنا يشعر بما ارتكبه من خطأ، ويرى أن المادة لم تصل به إلى ما ينشده من تحرر، لأنها هي نفسها تخضع لقوانين وقواعد حسابية تتحكم فيها بلا رحمة؛ فيتحول الإنسان –بعد اكتشافه لقوانين المادة– إلى محاولة تجربة جديدة، هي الابتكار والتقدم المادي.

بني الإنسان ناطحات السحاب وعاش فيها دون أن يرتفع ببصره إلى أعلى، إلى جو الفردوس الصافي، لأنه فقد الثقة بالروحانيات وهبط ببصره إلى أسفل؛ فماذا وجد؟ وجد نفسه بائساً تعساً لم يرتفع عن مرتبة الحشرات والهوام!

وبني الإنسان الطائرات الضخمة وأهلك بها نفسه وبني جنسه، فوجد أن حريته تزداد ضيقاً، وعلم أخيراً أن الابتكار والتقدم المادي ليسا هما التحرر الذي يبحث عنه، فإنه كلما أمعن في المادية شعر بصغر شأنه وضآلة قيمته واشمئزازه من نفسه؛ لأنه في تطرفه المادي ينكر المعنويات ويفقد الجمع بين الروحانيات والمادية.

وهكذا يجد الإنسان نفسه في النهاية قد عاد من حيث بدأ، وبقيت مشكلته الكبرى بارزة مجسمة أمام عينيه، لم يفده في حلها تطرفه المادي ولا المعنوي!

الفردية:

قلنا فيما سبق إن هناك صراعاً بين الحدة البشرية والمجتمع الإنساني؛ وسنتكلم هنا عن الدور الذي يلعبه مبدأ الفردية هذا الصراع.

تهدف الفردية إلى نصرة الوحدة البشرية على المجموعة الإنسانية، أي نصرة الفرد على المجتمع؛ وتنادي بأن الفرد لا يضم بين جوانحه ما يمت بصلة إلى المجتمع الذي يعيش فيه؛ وهي في هذا تهدف إلى حل مشكلة الإنسان وتحريره؛ وقد وصف أتباع الفردية في القرن الماضي هذا المبدأ بأنه التحرر الكامل للإنسان؛ ولكننا إذا أنعمنا فيها النظر وجدناها لأول وهلة

أولى مبادئ التحرر الإنساني؛ فهي تقول بأن الفرد أهم من المجتمع، وتعطيه الحرية المطلقة في التعبير عن رأيه كما يريد في كل مراحل حياته؛ ونحن لا نطالب ولا نأمل حرية أوسع من هذه الحرية؛ ولكن ماذا يحدث بعد ذلك؟

بعد أن يتوفر التحرر للوحدة البشرية، تتباعد عنها المجموعة الإنسانية وتتركها وشأنها، كما تتباعد هي عن المجموعة الإنسانية، لكي لا يكون لقوة أخرى سيطرة تحد من حريتها التي ظفرت بها؛ وما إن تشعر الوحدة البشرية بكامل حريتها حتى تعمل بكل ما لديها من قوة وطاقة لإثبات وجودها والدفاع عن كيانها ومصالحها؛ وهنا ينشأ التطاحن بين الوحدات، ويظهر مبدأ تنازع البقاء؛ وفي النهاية تطغى الوحدات النشيطة التي تمتاز بقوتها، على غيرها من الوحدات الضعيفة، وتصبح قوة مسيطرة تستعبد الوحدات الأخرى الخاملة...

وهكذا نجد الحرية التي اعتقدنا أننا قد ظفرنا بها، انقلبت في النهاية فأصبحت استعباداً؛ هذا هو التحليل النظري لمبدأ الفردية، وهو المبدأ الذي خلق الإقطاع والرأسمالية...

الجماعية:

حين يجد الفرد أن الفردية قد خذلته وأدت إلى تقييده بأغلال الاستعباد، استعباد الإقطاع والرأسمالية، يتحول بنظره نحو الجماعية التي تعمل على نصرة المجتمع الإنساني في صراعه مع الوحدات البشرية؛ وينعم الإنسان فكره ثم يقول: كنت أنشد الحرية وأعتقد أن المجتمع هو العقبة الكأداء في سبيل وصولي إليها، فطالبته بعدم التدخل في شئوني وإقحام

نفسه في حياتي، فتركني وشأني، وحيداً منفرداً، وسرت في طريقي فوجدتني أقع في أيد لا ترحم، أيدي أناس يطأونني بأقدامهم، ويقيدونني بأغلالهم، باسم الحرية، وعلى الآن أن أغير طريقي وألجأ للمجتمع لحماية حريتي؛ فإن واجب الدولة التي تمثل المجتمع هو الإشراف على تأمين حرية كل فرد فيه...

بهذا التحليل وبتلك الحجج اقتنع الإنسان بأنه لن يفوز بحريته إلا تحت حماية المجموعة الإنسانية، فلجأ إلى الجماعية...

وعندما يأخذ المجتمع على عاتقه تنظيم الحرية الفردية، فإنه يبدأ أول ما يبدأ بوضع أسس السلطة المطلقة التي تقول: لا يوجد في الحياة ما هو أسمى وأرفع من الجماعة، فيتساءل الفرد بقلب واجف: ولا حتى الروح؟ فيأتيه الجواب بالنفي، وتبرر الجماعة قولها، بأن الروح تكمن في الجماعة، وتكمن في الدولة التي تعبر عن المثل الأعلى للمجتمع...

وبعد أن تشعر الجماعة بسيطرتها وقوتها في تقرير مصير الفرد وتحديد حريته، يملأها الغرور والكبرياء فتنقلب إلى قوة مستعبدة تضغط على حرية الفرد في سبيل الصالح العام الذي يحصل عليه الجميع للجميع، وتتحول شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى تضحية الفرد من أجل الدولة أو العنصر؛ وهذا هو ما تنادي به الجماعية في الحقيقة.

وأخيراً يجد الإنسان نفسه لم يزل بعيداً كل البعد عن العثور على هدفه في حل مشكلته الكبرى، سواء اتبع مبدأ الفردية أو مبدأ الجماعية.

تجارب تاريخية للحلول المتطرفة:

حللنا فيما سبق الحلول المتطرفة التي لجأ إليها الإنسان لحل مشكلة الإنسانية الكبرى، ووجدنا في تحليلنا النظري البسيط أن المرء لم يتمكن من بلوغ سعادته بإحدى المحاولات الأربع: المادية- المعنوية- الفردية- الجماعية.

وسنحاول الآن إلقاء نظرة على تاريخ البشرية، والتجارب التي مرت عليها عند محاولتها حل مشكلة الإنسانية والنتائج التي ترتبت على تلك التجارب؛ وفي سبيلنا إلى ذلك نبدأ فنقول إن البشرية عندما حاولت حل مشكلة الفرد لم تهمل مشكلة المجتمع، بل جمعت دائماً بين الاثنين، وعلى الرغم من تغير الأحوال وتقلب الظروف فإن البشرية تحولت من معنوية متطرفة، إلى مادية متطرفة، أو العكس؛ وفي أحيان أخرى، من الجماعية المطلقة، إلى الفردية المطلقة، وهكذا؛ فقد سادت المعنوية في العصور الوسطى، وانتشرت المادية في القرن التاسع عشر، وأصبحت الجماعية طابع القرن العشرين في بعض الدول.

العدالة الاجتماعية في التاريخ

كانت العدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده الفلاسفة وأساطين الفكر منذ عهد الإغريق إلى يومنا هذا؛ كما أنه لم يزل هو الهدف الذي ترمى إليه جميع التشريعات والدساتير الحديثة لاستقرار السلام في الجماعات؛ كما كانت ماهية هذا المبدأ وأسسه وحدوده موضع جدال بين جهابذة الفكر من الاجتماعيين في كل العصور. وقد كان هؤلاء المفكرون يسطرون آراءهم عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العصر الذي يعيشون فيه، أملاً في تقويم المعوج فيها وإزالة الفساد منها؛ ولما كان تيار حياة الأمم والجماعات متغيراً وغير ثابت ولم تزل تتخلله الحوادث التي تغير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن صفحات التاريخ تكشف لنا عن كثير من آراء المفكرين وأحوال الشعوب في مختلف العصور.

وإذا كان التاريخ لم يسجل كل شيء من آراء مفكري الشعوب عن العدالة الاجتماعية حتى العصور الأولى من التاريخ، فلأن الشعوب كانت تتكون من طبقات متعددة يتميز بعضها على بعض في السلطة والنفوذ والثراء؛ وكانت الطبقات الدنيا من الشعب عبيداً يعملون في خدمة الطبقات الأخرى، وكانت الثقافة والتعليم وفقاً على الطبقات الأرستقراطية التي كانت تتمتع بالنفوذ والسلطان، وكان الملوك والأمراء يفرضون سلطتهم الاستبدادية على الشعوب، فأمرهم هو النافذ، وهم ميزان العدل؛ فلم يكن يجرؤ أحد من المفكرين على أن يتناول هذه النظر بالنقد.

في عهد الفراعنة:

ويحدثنا التاريخ أن فراعنة مصر كانوا يجمعون في أيديهم كل السلطات وأنهم كانوا يعتبرون آلهة على الأرض، وأمرهم هو النافذ لا معقب عليه؛ وكان الفرعون يعتمد في سلطاته على طبقة الأشراف وأصحاب الإقطاعيات وطبقة الكهنة والجند، وكان لهم من الامتيازات الاجتماعية ما يرتفع بهم فوق مستوى الغالبية العظمى من الشعب، التي كانت تتكون من الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة؛ وعلى الرغم من أن هذه الطبقات العاملة كانت سواء في استثمار الأرض أو في الصناعات والتجارة، وهي التي تدر الثروة للبلاد وتدفع الضرائب– على الرغم من كل هذا فقد كانت محرومة من الارتقاء إلى الوظائف العامة، كما كانت محرومة من ارتشاف مناهل العلم في المدارس والمعاهد التي كان يحظى بها أبناء أصحاب الإقطاعيات والطبقة الأرستقراطية دون غيرهم.

ثورة الشعب:

وكان من أثر الظلم الاجتماعي الذي استمرت ترزح تحته غالبية الشعب في مصر مئات من السنين، أن ثار الشعب على الطبقة الأرستقراطية وعلى فرعون في أواخر الأسرة الحادية عشرة، مما دفع فراعنة الأسرة الثانية عشرة إلى أن يعملوا على نشر المساواة والعدل وإزالة ما بين الطبقات من فوارق؛ ففتحت أبواب الوظائف العامة على مصاريعها أما الكفاءات، كما تساوى الجميع أمام القانون؛ وتحتم على أبناء الطبقات الأرستقراطية والنبلاء وأصحاب الإقطاعيات أن يعملوا في جميع مرافق الحياة، وفرضت عليهم الضرائب كغيرهم من أصحاب المزارع الصغيرة.

ولكن ميزان العدل الاجتماعي الذي أوجده فراعنة الأسرة الثانية عشرة لم يدم طويلاً، فقد ترنح من أثر الثورات الداخلية التي كان يقوم بها الأمراء، ومن أثر هجوم الأعداء من الشرق؛ فاضطربت حالة البلاد وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل.

عند الإغريق:

وقدمت أثينا للعالم في عصر "بركليس" مثلا للديمقراطية التي تستند إلى بعض دعامات العدالة الاجتماعية؛ فقد تساوى الجميع في الحقوق والواجبات، لا فرق بين فقير وغني؛ وفتحت المدارس للراغبين فيها، وأصبحت الوظائف العامة وحق تولى منصب القضاء في متناول ذوي الكفاءات، وكانت إرادة الشعب –التي تتمثل في الجمعية العامة– لها الفصل والكلمة العليا في كل ما يخص المدينة؛ وكان لكل فرد بالغ أن يحضر هذه الجمعية ويأخذ بنصيبه في النقاش. ولقد قال بركليس في هذا الصدد: "يتمتع المواطنون من الناحية القانونية بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية".

ولذلك أصبح الوصول إلى المناصب من جميع درجاتها ممكناً للجميع، وأساس التمييز هو الكفاءة ليس غير، ولقد سار الشعب الأثيني في طريق العدالة الاجتماعية إلى حد بعيد، وظفر بإصلاحات اقتصادية عادت عليه بالخير، هذا إلى أنهم قرروا معاشاً لذوي العاهات من المحاربين والعجزة والمسنين.

وعلى الرغم من تحقيق أثينا للعدالة الاجتماعية في بلادها، كان يشوب

هذه العدالة نقص اتصف به كل الجماعات في العصور الأولى من التاريخ، ألا وهو تمسكها بنظام الرقيق؛ فقد ظل الأرقاء بعيدين عن الحياة الأثينية ولم تشملهم العدالة، وكان سادتهم يتصرفون بلا قانون في حياتهم المعيشية والاجتماعية، ولكن الروح الديمقراطية التي تشبع بها الأثينيون أبت إلا أن يعاملوا الرقيق بشيء من الرفق والعدل؛ فقد فتحت أمام الأرقاء إمكانيات الوصول إلى بعض الوظائف العامة ومزاولة المهن الحرة، على شريطة موافقة سادتهم، وأن يدفعوا لهم جزءاً من ربحهم في التجارة أو في الصناعة.

ولكن الحكم الديمقراطي في أثينا لم يدم طويلاً، إذ أخذت الولايات والمدن الإغريقية في إحلال النظام الملكي محل النظام الجمهوري، فاختل ميزان العدالة الاجتماعية في أثينا، وأخذت طبقات الأرستقراطية تظهر من جديد بما يتبعها من نظم اجتماعية بعيدة عن العدالة، وأخذت تتفتح من جديد الهوات بين الشعب والطبقة الأرستقراطية.

عند الرومان:

وكانت الهوة سحيقة في روما بين الشعب والطبقة الأرستقراطية؛ إذ كان محرماً على أفراد الشعب أن يتزوجوا من طبقة الأشراف، كما كان محرماً عليهم الوصول إلى المناصب التي كانت وقفاً على إفراد الطبقة الأرستقراطية؛ كما كانت روما تعج بالعبيد الذين كانوا يعاملون معاملة السائمة؛ وكان للسيد الحق في قتل عبده دون أن يقدم عن ذلك حساباً. وكان لرب الأسرة السلطة المطلقة على أفراد أسرته، يتصرف فيهم كما يتراءى له؛ ثم أخذت هذه السلطة المطلقة تقل تدريجياً، كما أخذ مركز

الزوجة العائلة يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبحت مساوية للزوج في سلطتها على أولادها...

وقد بلغ ظلم الأشراف والطبقة الأرستقراطية للشعب مبلغاً كبيراً دفعه إلى الثورة ضد الملكية المستبدة التي كانت تناصر طبقة الأشراف على الشعب؛ وقد تمكن الشعب بعد إعلان الجمهورية من الحصول على كثير من الحقوق التي كان محروماً منها؛ إذ أصبح الجميع –خلا العبيد– سواء أمام القانون، وأبيح الزواج من طبقة الأشراف، وتولى المناصب الحكومية الكبيرة.

ولكن ضعف الطبقة الوسطى عقب حرب قرطاجة، ساعد على ظهور طبقة أرستقراطية جديدة قوية أخذت تستبد بالشعب وتنكل به، فسلبته حقوقه التي ظفر بها، مما دفعه إلى القيام في وجه الطبقة الأرستقراطية، وكانت النتيجة قيام النظام الإمبراطوري...

وقد عمل الأباطرة على إزالة كل معالم الديمقراطية والمساواة بين أفراد الشعب، وإعادة القوانين التي كانت تفرق بين الأشراف وغير الأشراف؛ وبذلك أخذ الشعب يرزح من جديد تحت ألوان الظلم والاستبداد تحت حكم الإمبراطور.

وفي هذا الخضم من الظلم والاستبداد، جاهر كثير من رجال الفكر بنظرية "القانون الطبيعي" الذي يعتبر جميع الرجال متساويين لأنهم يولدون أحراراً، وطالبوا بأن يسود هذا القانون الطبيعي القانون الوضعي الذي ينكر المساواة بين الرجال ويعتبر العبيد "أشياء" يتصرف فيهم سيدهم كما

يشاء. وأعلن "فلورنتينوس" أن نظام الرق مضاد للطبيعة، فالرجال يولدون متساوين، وأن الطبيعة مشتركة بين الأحرار والعبيد.

وقد كان من نتائج هذه الثورة الفكرية التي أثارها هؤلاء الفلاسفة والكتاب أن أخذ العبيد يشغلون مراكز في الهيئة الاجتماعية وأمام القانون، وصدرت قوانين تحظر على السيد قتل عبده دون سبب معقول، كما تحظر تعريضه للوحوش دون إذن من القاضي، أو عقابه عقاباً مسرفاً في القسوة؛ وأصبح للعبد الحق في مقاضاة سيده، وأن يتولى هو الدفاع عن نفسه، وأن يمتلك عقاراً، شأنه في ذلك شأن أفراد الطبقة الوسطى.

وعلى الرغم من التحسن الظاهر الذي أدخل على مركز الرقيق في الهيئة الاجتماعية وأمام القانون، وعلى الرغم من أن الأباطرة أعلنوا أن نظام الرق مضاد للطبيعة، فقد بقى مبدأ من مبادئ النظام الاجتماعي في روما، كما بقى في أثينا...

ومن هذا يتبين أن ميزان العدالة الاجتماعية في العصور القديمة ظل فاسداً أزماناً طويلة، وظلت العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد وبين بعضهم وبعض قائمة على أساس فاسد، لأنه يعترف للقوى بالسيادة على الضعيف؛ كما بقيت علاقة الحاكم بالمحكوم قائمة على أساس استبداد الحاكم برعيته، ينفذ فيها مشيئته ويحقق أطماعه على حساب الشعب الذي يكد ويكدح ويدفع الضرائب التي تدخل جيوب هؤلاء الحكام، ولا يجد الشعب مع ذلك قوانين تحميه من ظلمهم واستبدادهم به.

في القرون الوسطى:

اعتنقت الإمبراطورية الرومانية المسيحية واتخذتها ديناً لها؛ ومع ذلك فقد كانت أبعد ما تكون عن العدالة الاجتماعية التي تفرض الحرية والمساواة، فاحتفظت بنظام الطبقات، وأصرت على استعباد الشعب؛ ولم يكن اعتناق الإمبراطورية للمسيحية دافعاً لها على القضاء على الرق وسيطرة الأغنياء؛ ذلك لأن المسيحية لم تلغ الرق، فقد جاء في الرسالة الأولى الموجهة إلى أهل تيتوس: "يجب على الأرقاء أن يخضعوا لسادتهم في كل شيء".

ويمكن أن يؤول ابتعاد الرسالة المسيحية عن مقاومة الرق بأن هذا النظام كان يسود كل الجماعات في ذلك الوقت، وفي الإمبراطورية الرومانية بصفة خاصة.

لقد تجاهلت القرون الوسطى الحرية والمساواة وفكرة الحق السياسي للشعوب؛ إذ كانت تؤيد نظام التبعية، وترى أن السيد أعلى شأناً من العبد، فأبقت للسادة حقوقاً لا يتمتع بها العبيد؛ فللعبد الحق في أن تكون له زوجة وأولاد ولكن للسيد مع ذلك الحق في بيعه إلى سيد آخر؛ ولم يكن للتابع الحق في أن يقاضي رجلاً آخر.

وقد بقي كذلك نظام الطبقات، وظل الناس منقسمين إلى ثلاث طبقات: الأشراف، وهم أصحاب الإقطاع؛ ورجال الدين؛ والشعب. وفي داخل كل طبقة كانت تتميز عدة درجات.

هذا ولم يكن لحرية الرأي ولا للتسامح الديني مكانة في المجتمع مما جعل الفرد عبداً، وساق الجماعات كالقطعان من الماشية وراء الرعاة؛ ألم

يصفق النبلاء ورجال الدين وأفراد الشعوب للحروب الصليبية التي شنها هؤلاء على المسلمين؟ أو لم تقم محاكم التفتيش لمحاربة ما تسميه بالمروق عن الدين؟

وفي وسط هذا المحيط الواسع من الاضطهاد وكبت الحريات، نادي كثير من أعلام الرأي بالحرية في الرأي والدين، أمثال "برانجيه" و"إتيان" و"كليمان"؛ وقد ازدادت تلك الحركة التحريرية في كثير من البلدان، فهي حركات تمرد طبيعية ضد الاستبداد وعد المساواة؛ ولكن سطوة القرون الوسطى كانت قوية، ومؤيدوها أشداء ذوو نفوذ وسلطان؛ فقتل وذبح الكثير من رسل الحرية، كما بقى أصحاب الإقطاع والنبلاء والأشراف يسيطرون على المجتمع في هذا العصر، وبقى نظام الرق سائداً وإن أصابه شيء من التحرر، إذ أن الرقيق ظلوا "سوقه" لا قيمة لهم في الحياة الاجتماعية.

وعلى الرغم من حركة الإصلاح الديني التي قام بها لوثر، فإن الجمود وعدم التسامح الديني ظل مسيطراً على العقول والعادات؛ فقد أحرقت جان دارك لاتهامها بالمروق من الدين، وظلت القرون الوسطى بعيدة عن التأثير بما ينادي به المصلحون من وجوب إطلاق الحريات السياسية، والمساواة في الحقوق، وإطلاق حرية الضمير والتعبير من أغلالها.

في عصر النهضة:

وكان في قيام عصر النهضة القضاء المبرم على ما اتصفت به العصور الوسطى من استبداد في المجال السياسي والاجتماعي؛ إذ شهد القرن

السادس عشر حركة الإصلاح البروتستانتية التي دعت الناس إلى قراءة الكتاب المقدس وتفسيره في حرية؛ وعبثاً حاولت الكاثوليكية القضاء على هذه الحركة، مما أدى إلى نشوب الحرب الدينية التي انتهت إلى انتصار مبدأ "حرية الضمير".

ولقد عبر مونتين عن هذه الروح فقال: "إنه لمن المغالاة في تقدير قيمة آرائنا الخاصة أن نحرق بسببها فرداً من الأفراد".

وفي سنة ١٥٩٨ أعلن هنري الرابع مرسوم نانت الذي حرر الفرد من اعتناق ديانة الأمير، وأصبحت حقوق الضمير فوق حقوق الكنيسة وحقوق الدولة...

وتبع ذلك عصر الكشف، وعصر قراءة كتب الإغريق، فتحرر التفكير البشري من عقاله؛ وكان هذا مصدراً لحركة ثوران لم ير التاريخ مثلها؛ ففي المعسكر البروتستانتي أخذ النظام الجمهوري يراود العقول، وأخذت الجمعية العمومية في فرنسا تطالب بأن تكون القرارات التي تتخذها طبقات الشعب الثلاث إلزامية ولها قوة القانون، وأخذت الهوة بين الطبقات الأرستقراطية وبين الشعب الذي أخذ يتمرد، تزداد اتساعاً، وأخذ النضال بين الملكية والبرلمانات يزداد شدة؛ فالملك يرى أنه يستمد سلطته من الله وليس عليه أن يقدم حساباً لأحد من الخلق، فإرادته في كل أمر هي القانون؛ والأشراف يرتعدون هلعا من الأفكار الحرة التي أخذت تراود عقول الشعب، فراحوا يرتمون تحت أقدام الملك.

وفي الميدان الديني ألغي لويس الرابع عشر مرسوم نانت، وفي سنة

١٦٨٦ أصدر تصريحاً ملكياً بإعدام كل وزير يؤيد "ديانة الإصلاح"، وأخذ النضال يشتد ضد البروتستانت وينالهم بالعذاب الشديد؛ وامتد استبداد الحومة إلى كل نواحي النشاط العقلي والثقافي، فصودرت الصحف المعارضة، ومنع نشر ما يثير خاطر الملك أو ينقض هناءته!

وقد أدى هذا الاستبداد الملكي إلى ثورة كثيرين من ذوي الرأي، أمثال بسكال، وفونتنل، فقد كتب باسكال يقول: "أي شيء أبعد عن العقل من أن يختار لحكم دولة الطفل الأول لملكة؟ إننا لنستطيع أن نختار لحكم الدولة من بين المارة من هو أعرق نسباً من ذلك الطفل!".

ولافونتين يسدد سهامه إلى الملك ورجال بلاطه فيكتب يقول: "إن ملوك فرنسا جعلوا من أنفسهم بابوات وأحباراً. إن الملك هو كل شيء والدولة ليست شيئاً!"

وفنيلون يهاجم لويس الرابع عشر ويصف فتوحاته بأنها سرقات!....

الثورة الفرنسية:

وكانت سياسة الملكية، والكهنة، والأشراف، في فرنسا، سبباً إلى نشوب الثورة الفرنسية التي أطاحت برأس الملك والملكة، وحطمت الملكية، وأزالت طبقة الأشراف من الحياة، وقضت على سلطة الكنيسة، وحققت للشعب السيادة.

وكانت هذه الثورة فصلاً جديداً في تاريخ العدالة الاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع؛ وكان من آثارها المباشرة إعلان حقوق الإنسان واعتبارها الدستور الإنساني العام لكل البشر.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت العدالة الاجتماعية -كفكرة أولاً، ثم كمذهب بعد ذلك- تأخذ طريقها في تنظيم حياة الناس أفراداً وجماعات...

وكانت البشرية في محاولاتها المختلفة لحل مشكلة الفرد تحاول في الوقت نفسه حل مشكلة المجتمع؛ ولذلك يعب علينا إيجاد التحليل التاريخي للمراحل التي مرت على الفردية، أو على الجماعية؛ فإذا ما حللنا الفردية وجب علينا تحليلها من الناحية المعنوية، ثم من الناحية المادية؛ وتنطبق القاعدة نفسها على الجماعية...

وننتقل الآن إلى القول بأن التاريخ قد تضمن أربعة حلول متطرقة، أخذت عنها كل دولة ما يلائم حالتها وهي:

الفردية المعنوية- الفردية المادية- الجماعية المعنوية- الجماعية المادية.

وسنقوم بتحليل كل منها على حدة، لنرى الحد الذي وصلت إليه لتوفير حرية الفرد، كخطوة لتوفير سعادته؛ ويجب أن نعلم أن مقياس هذه التحارب التاريخية يتوقف على مدى ما تمنحه للفرد من حرية.

الفردية المعنوية:

إذا راجعنا تاريخ الفردية وجدنا أنها قد اتخذت طريقين متطرفين، أحدهما معنوي والآخر مادي؛ فتميزت العصور الوسطى بالمبادئ المعنوية، ثم تجلت المادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وجزء من القرن العشرين؛ ولما كان طابع العصور الوسطى هو الفردية المعنوية، فقد اهتم إنسان تلك العصور بخلاص روحه ونقاوتها اهتماماً راسخاً، حتى إنه أهمل

باقي شئون حياته الاجتماعية ووضعها في مرتبة ثانوية؛ ورب قائل يقول إن العصور الوسطى قد خلقت لنا تراثاً مادياً يتمثل فيما أنشئ خلالها من مستشفيات وجامعات وغيرها من الآثار التي تنطق بالمادية، ولكننا نرد على هذا الزعم بأن رجل العصور الوسطى عند مساهمته في إقامة هذه المنشآت لم تكن مساهمته إلا فعلا من أفعال الخير، وابتغاء مرضاة خالقه، وجهداً فردياً بذله زلفى إلى الله عز وجل؛ وقد زودتنا فردية العصور الوسطى بالنساك والمتعبدين، وتسربت إلى الأديرة والقصور، وعمت الناس جميعاً حتى مهدت الطريق أمام قوى الاستعباد، فطغت وسيطرت؛ وكان الاستعباد أول الأمر في الإقطاعية، ثم تحول فصار سلطة مطلقة استعملها الحكام في تسخير الشعوب؛ وبذلك عجزت الفردية عن تحرير الإنسان...

ولم تبلغ المعنوية أعلى درجاتها في أية مرحلة من مراحل التاريخ مثلما بلغته في العصور الوسطى؛ فقد ملأت المعنوية حياة إنسان تلك العصور حتى كان لها الأثر الأول في كل تصرفاته، فلم يكن يفعل شيئاً أو يمتنع عن فعله إلا من أجل الله، ونظر إلى الخالق على أنه "السبيل والحقيقة والحياة".

وتطرف إنسان تلك العصور في معنويته حتى بلغ بها أعلى مراتب السمو والتعالي، ولكنه بقدر ما بلغ من السمو في معنويته ارتكب باسمها أفحش الأخطاء، فنشبت الحروب لأسباب معنوية بحتة، بعكس حروب هذه الأيام التي تقوم لأسباب اقتصادية أو استعمارية؛ ولكننا على الرغم من ذلك لا يمكننا إنكار ما أدته المعنوية من خدمات للإنسانية، فقد منحت الوحدة البشرية أكبر قسط عرفته من الحرية لحل مشكلتها الذاتية؛ وهذه أولى مراتب تحرر الإنسانية.

وقد عرف الإنسان منذ تلك اللحظة أنه مهما بلغت قوى الاستعباد من السيطرة فهي عاجزة عن السيطرة على الروح، فنظر إلى روحه على أنها أثمن ما في الوجود، بل أثمن من كل ما في العالم من ماديات؛ واقتنع بأن روحه تتساوى مع أرواح باقي البشر، مهما كان الجسم الذي يحتويها: أبيض اللون أو أسوده، صحيحاً أو معتلاً، غنياً أو فقيراً، سيداً أو مسوداً...

هذا هو التحرر الذي أوجدته الأديان وحققته المعنوية في العصور الوسطى؛ وهو على الرغم من اختفائه بعد ذلك لم يندثر، وبقي كالنار تحت الرماد، عالقاً بذهن الإنسان، راسباً في ثنايا ضميره في أحلك ليالي المادية؛ وظل حتى أصبح –اليوم– عاملاً من عوامل عذاب الإنسان وما يقاسيه من آلام مبرحة في الوقت الحاضر...

فإذا كانت معنوية العصور الوسطى لم تفشل، فكيف تركت مكانها للنهضة الحديثة لتحل محلها؟

نعم لقد فشلت الفردية المعنوية؛ لأنها مهدت الطريق أمام قوى الاستعباد، فظهرت الإقطاعية للوجود، وبرزت السلطة المطلقة للعيان؛ وهي أقصى ما يستخدمه الفرد من قوة للسيطرة والاستعباد؛ أما من الناحية المعنوية فقد كان التطرف فيها سبباً إلى تسرب السآمة والملل إلى قلب الإنسان من كل ما هو روحي ومعنوي؛ وقد رأينا في كلامنا عن المعنويات كيف ينكر الفرد وجود الروح تخلصاً من التطرف المعنوي، مما كان السبب في سقوط الإنسان الأول وما شعر به من رد فعل ضد المعنوية قبل أن

يتجه نحو الفردية.

وننتقل بالقارئ الآن إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لنتحدث عن الفردية المادية:

الفردية المادية:

مالت الفردية نحو المادية بعد نشوب الثورة الفرنسية، ووضع القرن التاسع عشر أكمل قواعد الفردية المادية في التاريخ؛ ولتوضيح الطابع الذي تميزت به هذه التجربة التاريخية في القرن التاسع عشر، نذكر أن الفردية استمرت كما كانت في العصور الوسطى، ولكنها تحولت من المعنوية إلى المادية، فقد تميزت فردية العصور الوسطى بأنها وجدت في الروح باعثها وموئلها، ونظرت إليها على أنها المنبع السامي للكرامة الإنسانية؛ فجاءت الثورة الفرنسية وأعلنت إلحادها، وأنكرت وجود الله ووجود الروح.

وبإنكارها الروح ابتكرت ما أسمته الحجة، حتى تخلق منبعاً جديداً للكرامة الإنسانية تعزز به الفردية؛ وهكذا لجأ إنسان ذلك العصر إلى الحجة في كل شأن من شئونه، واستمر في فرديته وآمن أن حريته تكمن في ثناياها.

وأخرجت لنا الفردية طائفة من الحكماء والعلماء والأدباء الذين خاضوا بحار الحكمة والعلم والأدب، وخلقوا لنا عهداً آلياً جديداً، حلت فيه الآلة محل الإنسان، ومهدت الطريق أمام التوسع التجاري والصناعي؛ فظهر في العالم مبدأ الرأسمالية الذي أنكر فيما بعد كل القيم التي أوجدتها

الإنسانية...

والرأسمالية المستعبدة هي ذلك المال الذي تضعه الدوائر التجارية والصناعية الكبرى، فتدور في عجلته الآلة والإنسان على حد سواء، وينظر إليهما على أنهما أداة واحدة تعمل لمصلحته، لا فرق بين أحدهما والآخر.

فالرأسمالية المستعبدة هي تلك القوة الجديدة التي أوجدتها الفردية لاستعباد الإنسان والسيطرة عليه؛ وهي تختلف عن استعباد الإقطاع والسلطة المطلقة، لأنها لم تجد مجالاً في تفكير الإنسان بعد أن أصبح مادياً.

والفرق بين معنوية العصور الوسطى ومادية القرن التاسع عشر، أن الإنسان في العصور الوسطى كان عبداً مسخراً للسلطة المطلقة، يعلم أن في استطاعة حاكمه التصرف في حياته كما يشاء، والتحكم في مصيره كما يريد؛ ولكنه يعلم أيضاً أن روحه ملكه الخاص، ليس لقوة في العالم أن تسيطر عليها، وأن يوم خلاصه وتحرره من الجور والجبروت آت لا ريب فيه، يوم تغادر روحه ذلك الجسد المادي البالي وتصعد إلى خالقها، حيث التحرر والحياة الأبدية.

أما إنسان القرن التاسع عشر الذي اتجه نحو المادية، فقد ابتكر لنفسه ما أسماه "الحجة"، واتخذها وسيلة في كل شأن من شئونه، وجعل منها هدفه نحو التحرر، وانقلب ينشئ بنفسه إنسانية جديدة تقوم على العلم والآلة، وخلق عالماً مادياً جديداً، فسيطر على القوى الطبيعية، وخطط المدن العظيمة، وأنشأ المصانع الواسعة، واخترع آلاف المخترعات من كل شكل ولون، حتى لعبت هذه المخترعات دورها المحزن في حياته من يومئذ إلى

وقتنا هذا. وسار ذلك الإنسان في طريقه المادي، آملا أن يصل به إلى حريته التي ينشدها، معتقداً أنه قد وجد أخيراً الحل المناسب لمشكلته الكبرى؛ ولكنه بعد أن قطع هذه المرحلة الطويلة الشاقة، اكتشف في النهاية أنه قد ضل الطريق مرة أخرى، ووجد نفسه قزماً عاجزاً أمام ما أنشأه من منشآت هائلة، وبحث عن الروح بعد أن أنكرها فلم يجدها، وتساءل عن الحجة فوجد أنها كذلك قد خذلته، بعد أن وصفها له حكماء المادية بأنها "عمل مادي بسيط يصدر عما تنتجه كتلة من الخلايا العصبية"، كي يثبتوا له أن كل ما في العالم مادي، حتى التفكير نفسه!

ووجد الإنسان أنه كلما خطا خطوة جديدة في محيط العلم دخل آفاقاً واسعة، يحمل كل منها مختلف الاحتمالات، مما يشعره بعجزه وضآلته، وأنه مهما بلغ من العلم والمعرفة لن يصل إلى إدراكهما جميعاً جملة واحدة؛ فأيقن إنسان القرن التاسع عشر بعجزه، وخاب أمله في الحجة التي قيل له إنها ستحقق له حريته التي ينشدها، واتجه نحو تجربة جديدة هي "الجماعية"...

الجماعية المادية:

فشلت الفردية في حل مشكلة الإنسانية الكبرى، فقد عجزت الفردية المعنوية عن الوقوف أمام استعباد الإقطاعية والسلطة المطلقة، وانهارت الفردية المادية أمام سيطرة الرأسمالية، ولم يستطع أي شكل من شكليها أن يحول دون تسخير الفرد والسيطرة عليه والحد من حريته، حتى كاد يصل إلى أقصى مراتب الاستعباد الكامل...

وتحول الإنسان إلى طور جديد من أطوار تجاربه ومحاولاته لتحقيق حريته، فانقلب من الفردية إلى الجماعية؛ وبذلك ظهرت الجماعية للوجود؛ وكان أول ظهورها في القرن الحالي، فاتخذت أشكالاً مختلفة، منها المادية المطلقة، وهي الشيوعية؛ ومنها المثالية، مثل الفاشية والنازية والعنصرية، وسنبدأ هنا بتحليل المادية المطلقة:

المادية المطلقة:

تعمل الشيوعية في سعيها لحل مشكلة الإنسانية على النهوض بالعلوم والفنون، وهي تعلم طبعاً أن النهضة العلمية ستصل إلى أقصاها إذا ما سيطرت عليها الدولة الشيوعية، وأن الشعب عندما يلمس الازدهار والرفاهية سيشعر في النهاية بحريته تتسع وسعادته تتحقق؛ هذا من ناحية مشكلته الداخلية، أما من ناحية مشكلته مع المجتمع فإن الشيوعية في محاولتها لإنقاذ إنسان من جور الرأسمالية تضع السلطة المطلقة في يد الدولة لتسود جميع الوحدات البشرية التي تتألف منها.

ولقد حاولت الشيوعية منذ ربع قرن أن تسير على هدى ما وصفه فلاسفتها بأنه الحل المنشود؛ فهل تمكنت بعد هذه المرحلة من تحرير الجنس البشري؟ وهل حققت للإنسان نصيباً أوفر من الحرية الداخلية؟ وهل منحته قسطاً أوفر من الحرية الخارجية؟

إننا نجيب على هذه الأسئلة بقولنا إن الشيوعية قد أغلقت على نفسها الباب، وأحاطت نفسها بسور حديدي، مما أعجزنا عن مراقبة الأمور ومجريات الحوادث هناك؛ وما دام الأمر كذلك فإننا لا نستطيع

الحكم للشيوعية أو عليها، وعما إذا كانت حقيقة قد وفرت للإنسان قسطاً أوفر أو أقل من الحرية...

غير أننا إذا لجأنا إلى الاستنتاج، دون المشاهدة، وجدنا أن الشعب الذي يعيش تحت النظام الشيوعي لا يشعر قطعاً بحرية ولا بسعادة، لأنه ما من حرية أو من سعادة يخيم عليهما الصمت؛ وما من شعب حر سعيد يحبس نفسه خلف الأبواب المغلقة؛ وليس هناك سعادة تنشر جناحيها على أناس وضعوا أنفسهم بين رحى قوتين من قوى الاستعباد: قوة المادية، وقوة الجماعية؛ ومن الحقائق التاريخية التي لا تقبل الشك، أن الجماعية المادية لا توفر الحرية التي ينشدها الإنسان، فهي من الناحية المادية تغلق أمام الإنسان كل الآفاق؛ لأن الدولة هي كل شيء، وقد أنكرت الدولة الشيوعية الملحدة وجود الله، وفي إنكارها وجوده إنكار لوجود الروح.

أما من الناحية الجماعية فهي تسخر الإنسان لخدمة الدولة؛ ولاشك أن تسخير الفرد لخدمة الدولة أسوأ أثراً من تسخيره لخدمة الرأسمالية؛ فالإنسان قد وصل تحت النظام الشيوعي إلى أح

الدرجات في سلم التاريخ، وأصبح يمر في أحلك أوقاته، بعد أن حرم حريته الروحية وتحطمت حريته الخارجية تحت ضغط أعظم قوة عرفتها الإنسانية، وهي قوة الدولة!

الجماعية المثالية:

ذكرنا فيما سبق أن الفاشية والنازية والعنصرية نوع من الجماعية التي تتضمن العوامل المعنوية، أو بمعنى آخر عوامل مثالية.

ومن الصعب على المعنوية المطلقة أن تعيش في الجماعية، لأن الجماعة لا تعترف بوجود ما يتجاوزها أو يفوقها، وهي إذا ما اعترفت بالقيم العليا للروح انقلبت من الجماعية إلى شيء آخر لا يمت لها بصلة، لأن الجماعية تنادي بأنه ليس هناك ما هو أسمى من المجتمع، ولا الروح؛ فإذا ما أنكرت الجماعية وجود الروح انقلبت إلى مادية، كما هو الحال في الشيوعية؛ ولكنها رغبة منها في إعطاء نفسها شكلاً معنوياً استعانت بنجدة مفتعلة وابتكرت ما أسمته "روح الجنس أو الدولة"، وقالت إنه أرفع وأسمى من كل ما لدى الإنسان من عوامل معنوية. وهذه هي الفاشية والنازية والعنصرية، التي لا تعتبر مادية بصفة مباشرة، على الرغم من أن معنوياتها مفتعلة، وهذا ما دعانا إلى تسميتها بالجماعية المثالية، لأن معنوياتها المفتعلة تقودنا عاجلاً أو آجلاً إلى المادية، مع ما يصاحبها من إنكار الروح، ثم إنكار وجود الله سبحانه وتعالى، فتنقلب في النهاية إلى جماعية مادية، ويثبت لنا هذا أن الفاشية والنازية مثلهما مثل الشيوعية تنبع جميعا من أصل واحد...

ولم يتمكن الإنسان في الجماعية المثالية من زيادة حريته الداخلية، لأنه على الرغم من اعتراف الجماعية المثالية بوجود الروح في الوحدة البشرية فإن روحها تأتي في الدرجة التالية لروح المجموع، أي روح العنصر أو الدولة؛

فأصبحت روح الفرد محدودة بحدود جديدة لا تسمح لها بالتحليق فيما هو أبعد من البشرية.

ونحن بعد أن لمسنا عظمة الحرية المعنوية في العصور الوسطى، لابد أن نشعر بأن الجماعية المثالية قد وضعت قيوداً حديدية على هذه الحرية تحد منها...

وفي حرية الإنسان الخارجية نجد الفرد في الجماعية المثالية يتساوى مع نظيره في الجماعية الشيوعية المادية، والفرق الوحيد بينهما هو أن الفاشية والنازية تعتبر الدولة شيئاً معنوياً له روح تمثيل المجموع؛ ولكننا إذا أنعمنا النظر وجدنا أن الجور والظلم في الدولة الجماعية المثالية شبيه بالجور والظلم في الدولة الشيوعية المادية؛ فتصرفهما نحو الفرد واحد، وخير المجموع فيهما لا يعني إلا خير الدولة نفسها، وليس للفرد فيهما قيمة إذا ما تعارضت هذه القيمة مع أهداف الدولة، سواء كانت فاشية أو نازية أو مادية، أي شيوعية...

وبعد أن فشلت الجماعية المثالية في حل مشكلة الإنسانية، زالت كما جاءت بالدم والألم والدمع!

الحل الأخير:

شاهدنا الفشل الذي مني به التطرف في المبادئ، وخذلانه في حل مشكلة الإنسانية، حتى أخذ المرء يتساءل في عهدنا هذا عما إذا كان هناك حل آخر حتى لا يظل في تأرجحه إلى الأبد كبندول الساعة من جانب إلى جانب، لا يصيب إلا الفشل وخيبة الأمل!

وسيطر الشعور بخيبة الأمل على نفس الرجل الحديث، بعد أن حاول كل الحلول المتطرفة ففشل وفقد ثقته وتبخر أمله في المستقبل وعجز عن العثور على الحقيقة التي يود أن يبني عليها عالماً أفضل؛ فكره كل شيء حتى نفسه، ولعن كل السبل التي سار فيها من فردية وجماعية، ومن معنوية ومادية انقلبت فصارت أداة لاستعباده وتسخيره.

لقد دب الخوف إلى قلب الإنسان بعد أن قادته المبادئ التي اتبعها حتى اليوم إلى أسوأ النتائج، وولدت في نفسه عقدة نفسية عميقة لا خلاص له منها، فأصبح يخشى الإقدام على تجربة جديدة...

ولكن أملاً جديداً أخذ يظهر في أفق الإنسانية وينير الطريق أمام عالم تسيطر عليه قوى الأنانية والظلم والاستعباد والاستعمار، عالم لم يزل الإنسان يسعى معه في طريق موحش من الخوف والقلق واليأس.

ويتساءل الإنسان اليوم قائلاً: "هل وجدنا الحل الأخير حقيقة؟" فيأتيه الجواب بالإيجاب...

نعم، هناك حل معتدل لم تجربه الإنسانية بعد؛ حل متوسط، لا هو بالشيوعية المدمرة، ولا بالرأسمالية المستعبدة المسيطرة، حل تستمده من حاجات الشعوب وإمكانياتها... هو "العدالة الاجتماعية".

العدالة الاجتماعية

عندما تتصادم قوتان متعارضتان تسير كل منهما في طريق مضاد لطريق آخر، تنشأ بينهما حالة من الصراع، إذ أن كلا منهما تود السير في طريقها وتحاول الانتصار على ما يعترض سيرها، فيستمر الصراع حتى تتغلب إحدى القوتين على الأخرى، فإذا ما انتصرت وقف الصراع ولكن بعد أن تفنى إحداهما؛ هذا النصر هو التطرف الذي تحدثنا عنه فيما سبق ووجدنا أن الإنسان قد فشل في حل مشكلته عن طريقه.

وقد كان فشله مؤكداً لأنه تطرف في المبدأ الذي اعتنقه، فتحول من المادية المتطرفة إلى المعنوية المتطرفة، وهكذا، من إحدى القوتين إلى الأخرى، دون أن يفكر في الجمع بين الاثنتين في اعتدال وانسجام، مع علمه بأن حياة البشر تتكون من مادة وروح، ولا يمكن لاحدهما البقاء دون الأخرى إلا تحت نظام متطرف يخالف الطبيعة البشرية، وثبت فشله في توفير حريتها، وبالتالي سعادتها المنشودة.

وبحثنا هنا ينصب على الطريقة التي نجمع بها بين القوتين في توازن وانسجام، حتى لا نميل إلى التطرف، أي أننا نحاول العثور على المركز المتوسط الذي سيجمع بين القوتين المتعارضين؛ ولكن هذا المركز المتوسط لن يكون ثابتاً إلا إذا بقيت القوتان ثابتتين، وثبات القوتين يتوقف على ظهورهما بأقصى ما فيهما من طاقة، ولنضرب لذلك مثلا:

القوة (أ) تساوى ١٠٠٠ وحدة، أي أن أقصى طاقتها وقوتها ١٠٠٠ وحدة.

والقوة (ب) تساوى ١٠٠ وحدة.

والنقطة "ج" هي مركز التوازن، أو ما يسمى نقطة الارتكاز، وطبقاً للنظريات الطبيعية تميل "ج" إلى "أ" بنسبة ١٠٠٠ إلى ١٠٠ حتى تبقى ثابتة بالنسبة للقوتين المتعارضتين "أ" و"ب".

هذا المركز المتوسط الذي يحقق التوازن هو الحل الذي وجدناه لمشكلة الإنسانية؛ فقد رأينا أن هناك قوتين متعارضتين في داخل الإنسان، هما المادية والمعنوية؛ وقوتين متعارضتين أخريين، هما الوحدة البشرية والمجتمع الإنساني، ووجدنا أن انتصار إحدى هذه القوى على غيرها معناه الارتماء في أحضان التطرف، وما التطرف إلا الخضوع لوقى الاستعباد والسلطة المطلقة... فإذا تمكنا من إيجاد مركز التوازن بين المادية والمعنوية، وبين الوحدة البشرية والمجتمع، فقد عثرنا على حل المشكلة...

ولكن، قبل تعيين مركز التوازن يجب إعطاء الفرصة لكل قوة حتى تستنفد أقصى طاقتها وتظهر بأقصى ما تسطيعه من قوة، أي أنه يجب علينا إعطاء الفرصة للمعنوية والمادية، وللوحدة البشرية والمجتمع الإنساني، وهي القوى المتعارضة؛ لتظهر كل منها بأقصى ما تستطيعه من محاسن ومنافع ومزايا، حتى تنال كل منها ما تستحقه من حقوق تتناسب مع ما لها من قيمة ونفع، وبعدئذ نعين مركز التوازن الذي يجمع بينها جميعاً في اعتدال وانسجام فلا تطغى قوة على أخرى...

هذا المركز هو ما نسميه "العدالة الاجتماعية" التي نعرفها فنقول إنها "المبدأ الذي يهدف إلى توفير السعادة للإنسان بإيجاد التوازن بين القوى المادية فيه والقوى المعنوية، وبين القوى الفردية والقوى الجماعية...

ولعل أشد المذاهب تقريباً لمعنى العدالة الاجتماعية هو "الاشتراكية"...

فما هي الاشتراكية؟

أصل الاشتراكية

نستطيع أن ننظر للاشتراكية على أنها رد فعل للنظام الاجتماعي وأمل في العدالة الاجتماعية، فإذا نظرنا إليها هذه النظرة أصبح من الصعوبة بمكان أن نصل إلى أصل الاشتراكية في العصور القديمة، أما إذا نظرنا إلى الاشتراكية على أنها تطور تاريخي فإننا نستطيع أن نلمس جذورها في المجتمع الرأسمالي الذي ظهر في القرن التاسع عشر.

والاشتراكية فكرة مذهبية صادرة عن محض تفكير البشر، إذ ينقسم كل مجتمع إلى طبقات، مما خلق الفوارق ونش المظالم، وهي فوارق ومظالم تتفاوت شدة وضعفاً على حسب الظروف الاقتصادية لكل مجتمع، وعلى حسب قدرة كل شعب على الاهتداء إلى حل يتلاءم مع تلك الظروف وتوفيق القائمين بالأمر إلى وضع نظم اقتصادية تحل محل النظم التي خلقت تلك المظالم.

فعندما نادي بعض المفكرين بالاشتراكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، لم تكن اشتراكيتهم سوى "صرخة الألم" كما أطلق عليها "دور كايم"، فهي اشتراكية تنادي بالقضاء على ما كان يجري في العالم من ظلم اجتماعي، فقامت تلك الاشتراكية تنادي بالعدالة الاجتماعية، وخاطبت الجماهير في الوقت الذي خاطبت فيه الحكام، وتحدثت إلى الفقراء كما تحدثت إلى الأغنياء.

وقد اعتمدت اشتراكية القرن التاسع عشر على المنطق وروح العدالة، ولذلك سماها المؤرخون بالاشتراكية النظرية، لأنها لم تتلمس الحل لهذه المظالم في التطور التاريخي لكل مجتمع، ولكنها نادت بنظام نظري اقترحته ليحل محل الرأسمالية.

إن حوادث التاريخ تبين لنا أن النظام الرأسمالي لا يعتبر أول نظام اقتصادي عرفه العالم، فقد سبقته نظم أخرى، وهي نظام الرق، والنظام الإقطاعي، ثم جاء النظام الرأسمالي.

ولم تتعاقب تلك النظم بمحض المصادفة، إذ لم يكن من الطبيعي أن يأتي النظام الإقطاعي قبل النظام الرقي، لأن النظام الإقطاعي هو وليد العبودية؛ أو تأتي الرأسمالية قبل نظام الرق والإقطاع، ذلك لأن الرأسمالية كانت وليدة النظام الإقطاعي الذي تجسم فيما بعد في النظام الرأسمالي؛ ثم أدى تطور الرأسمالية إلى ميلاد نظام جديد؛ ويكفي أن نحلل النظام الرأسمالي ونبحث القوانين التي تحكمه، حتى نتبين أنه يحمل بين طياته عوامل الثورة عليه، وينطوي على عوامل اضطراب ما لبثت أن تحولت بمرور الزمن إلى عوامل مقاومة سافرة ضد الرأسمالية ورغبة شديدة في تحطيم دعائمها.

ولو استطاعت كل أمة أن تدرس حاجياتها وتنظم شئونها تنظيماً اشتراكياً قومياً يسعد المواطنين جميعاً ويخفف روح التذمر التي تسري في نفوس بعض الطبقات، لكان في استطاعتها بذلك أن تكون مجتمعاً سعيداً موفقاً مستقراً.

فالاشتراكية اليوم ليست شبحاً يخاف منه الناس؛ فكل إنسان يدعي

أنه اشتراكي، وكل الدول -فيما عدا الولايات المتحدة- تدعي أنها اشتراكية، وقد كان الناس يفزعون من كلمة اشتراكية؛ فالدول الشيوعية تقدم نفسها للعالم على أنها دول اشتراكية، في الوقت التي تأخذ فيه بنظام دكتاتوري مطلق حتى اعتبرها الاشتراكيون من الدول الاستبدادية؛ فمبادئ الشيوعيين هي أن تنتزع الحكومة رؤوس الأموال والمناجم والأملاك من أيدي أصحابها، ثم تدير هي الرزق العام وتقسمه على أيدي جماعة من الموظفين، وأن تصنع الحكومة كل شيء من غير أن يزحمها أحد، وأن يزول الاستقلال في العمل والحرية الشخصية، وأن تصبح البلاد كما قال جوستاف لو بولد: "ديراً واسعاً يقوم بنظامه جيش من الموظفين"، وأن يقضي على ادخار المال بالقضاء على حقوق الوراثة؛ وفي ظل هذا النظام ينجز العامل عمله نظير ما يناله من الرزق وموظفو الحكومة يراقبونه، كما ينجز المحكوم عليه بالأشغال الشاقة عمله والسجان رقيب عليه، وبذلك تخمد فيه ملكة الاستنباط فيستريح وينام ويأكل كما رسم له الرؤساء.

فالاشتراكية في نظر البعض هي الحرية واحترام حقوق الإنسان، وهي في نظر البعض الآخر تأميم أدوات الإنتاج وقيام الدكتاتورية العمالية؛ فالمذهب الاشتراكية كما رأينا تتفاوت على حسب إدراك فلاسفتها ومعتنقيها، فاشتراكية "سان سيمون" تختلف عن اشتراكية "بلانكي"، واشتراكية "لويش بلان" تختلف عن اشتراكية "كابييه" وفي داخل كل مذهب تجد خلافات يشوبها الكثير من الحدة، وقد اتخذت الاشتراكية في معظم الأقطار الديمقراطية سبيلاً معتدلاً، فيدعو القائمون بالأمر فيها الشعب إلى ضرورة تنظيم أدوات الإنتاج ومحاولة سيطرة الحكومة على

مصادر الثروة الرئيسية للأمة كلها، وأهم أهدافها:-

١- ملكية المجالس المحلية للمصالح الرئيسية.

٢- تأميم الطرق والمناجم والمنافع العامة.

٣- إصدار تشريعات تحد من سلطة أصحاب رؤوس الأموال.

٤- معاونة النقابات والمنظمات العمالية على تحقيق مطالبها بقدر الإمكان.

وتلك الاشتراكية لا تبتعد كثيراً عن التقاليد الرأسمالية، ولكنها في الواقع محاولة لتحقيق أهداف الاشتراكية في صورة معتدلة، حتى تستطيع أن تصل إلى غاياتها بالتدريج دون الحاجة إلى الدعوة للقيام بثورة انقلابية.

ويمكننا أن نقول إن حزب العمال البريطاني، والحزب الاشتراكي للولايات المتحدة، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في معظم بلاد العالم، تمثل ذلك النوع من الحركة الاشتراكية الذي يرى الاعتماد على الحكومة السياسية، والتؤدة، والتطور في بلوغ أهداف الاشتراكية.

وقد عرف "برتراند راسل" الاشتراكي الإنجليزي المشهور الاشتراكية بقوله: "الاشتراكية تعني الملكية الشائعة للأرض ورأس المال في ظل حكومة ديمقراطية، وتتضمن الإنتاج الموجه بقصد الاستعمال وليس لغرض الربح؛ وتوزيع الإنتاج إن لم يكن بالتساوي بين الجميع فعلى الأقل مع وجود الفوارق التي تبررها المصلحة العامة".

ولكن هذا التعريف يحتاج في نظر الاشتراكيين المعتدلين إلى تعديل فقد

ثبت ثبوتاً قاطعاً أن ملكية أدوات الإنتاج يمكن أن تكون جماعية دون أن يكون المجتمع اشتراكياً، ولذلك يفضل هؤلاء الاشتراكيون المعتدلون اصطلاح "الملكية الاشتراكية"، حتى تكون الملكية في خدمة المجتمع وليست في خدمة السلطة الحكومية، وحتى لا يؤدي ذلك إلى استمرار استغلال الإنسان وعدم احترام إنسانيته.

ولذلك يعرف هؤلاء الاشتراكية بأنها صورة للمجتمع الذي يقوم على ثلاث قواعد أساسية: أولاها الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج، وثانيتها الإدارة الديمقراطية لهذه الأدوات، وثالثتها توجيه الإنتاج لخدمة المجتمع.

ويشتد النزاع في كثير من البلاد بين خصوم الاشتراكية ومؤيديها، فيقول خصومها إن الاشتراكية نظام يفقد الناس في ظله كل مقومات الشخصية والاستقلال الذاتي، ويتهمونها بأنها قائمة على البيروقراطية ذات القبضة القوية التي تفرض نفسها على الناس، تنظم صفوفهم وتدبر شئونهم وترسم لهم كل حركة من حركات حياتهم اليومية...

ويضيفون إلى ذلك قولهم: إن عالماً يقوم على التنظيم والتصميم في كل مرفق من مرافق الحياة، لهو عالم يفقد بلا شك أكبر دعائم الحرية، فيفقد الناس الخصائص التي تميز شخصياتهم، فيصبحون صوراً باهتة لا حياة فيها؛ لذلك ينادي هؤلاء بأن يتمسك العالم بالرأسمالية.

على أن خصوم الاشتراكية يعترفون بأن هناك نقصاً أن النظام القائم، وهو التفاوت الكبير في الثروة، ولكنهم يقولون إن الأجور قد ارتفعت خلال مائة العام الأخيرة؛ وهذا في نظرهم يدل على أن للعامل الكادح

الحق في أن يطالب بنصيب أوفر من الدخل القومي، وأنه يمكن تشريع نظام للضمان الاجتماعي يخفف من نتائج البطالة والجهل والمرض.

ويعلق البروفسور "لاسكي" -وهو من أعلام الفكر في إنجلترا- على هذا الدفاع بقوله: إن المجتمع الرأسمالي لا يترك فرصة للأغلبية لكي تكيف حياتها ومصايرها، فالكاتب والعامل والفلاح كلهم مساقون يومياً طوع إرادة القلة من الممولين... إنهم لا يجدون التشجيع ولا الدافع للخلق والابتكار، وعليهما وحدهما يمكن أن تقوم دعائم نظام اجتماعي عادل ومستقر.

وأخذ "لاسكي" يكشف عن سر اختفاء العدالة الاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي، فيقول: إن أنصار المجتمع الرأسمالي يرون الحرية عندهم هي تقديم مصلحة الأقلية على حساب مصلحة الأغلبية، واعتبار مصلحة الأقلية شيئاً ينسجم تماماً مع خير المجتمع العام ومصلحته...

أما الاشتراكيون فينظرون إلى قضية الحرية من زاوية تختلف تماماً من الزاوية التي ينظر خلالها خصوم الاشتراكية، فأول واجب من واجبات المجتمع أن يعمل على جعل كل فرد فيه قادراً على كفالة نفسه بنفسه، وينظرون إلى الحرية على أنها وسيلة لتنظيم الظروف التي تيسر بلوغ ذلك الهدف، ويقولون إنه قد ثبت تاريخياً استحالة تنظيم الظروف مع وجود الامتيازات الطبقية، سواء أكانت امتيازات سياسية أم اقتصادية؛ وأن تكون حرية الرأي والتعبير مكفولة لكل فرد في المجتمع؛ وهم يضيفون أيضاً استحالة تحرير الفرد ما لم يكن قد بلغ مستوى من التعليم يمكنه من تحليل

تجاربه وفهمها فهماً جيداً؛ ولن يكون الفرد حراً ما لم يأمن غوائل الفقر؛ ولذا وجب أن ينال أجراً يمكنه من العيش في مستوى معقول، فيجد عملاً يومياً يقضي فيه عدداً من الساعات يتاح له بعدها الفراغ الكافي الذي يهيئ فيه لنفسه الفرصة للخلق والابتكار؛ ويجب أن تشعره الدولة بأن له حقوقاً مساوية لحقوق الآخرين، لاسيما في المسائل الضرورية التي تكفل له حياة موفورة، وذلك على قدر عمله الشخصي وجهده اليومي، وأن تؤمنه الدولة غوائل الخوف الذي يتهدد حياته بالبطالة والفاقة؛ وكذلك يجب أن يصبح العمل الذي يعيش منه أمراً من حقه أن يشترك في وضع تصميماته، وتهيئ له الملكية الجماعية المؤمنة الفرصة ليرقى إلى المراكز العليا، لا على أساس المحسوبية، وإنما بالكفاءة التي يبرهن عليها.

وقد وازن البروفسور "لاسكي" بين الدوافع التي تحفز المجتمع إلى التقدم وتكفل له الحرية، وهل هي الربح الخاص كما يعتقد الرأسماليون، أم هي تأميم المنشآت الكبيرة، فقال: "إننا لا نستطيع أن نحصل من العامل أو صاحب العمل على أكثر مما يقدمه لنا تحت النظام القائم.. فصاحب العمل مضطر لأسباب معينة إلى تحديد الإنتاج، وهو يعجز عن إدراك حاجة المجتمع، ولذا فهو ينتج حسب القوة الشرائية في السوق بصرف النظر عن نوع الإنتاج، سواء أكان سلعاً كمالية أم سلعاً ضرورية؛ ومن ناحية أخرى نرى أن تحديد الإنتاج هو السبب الرئيسي في الأزمات الاقتصادية؛ أما في المجتمع الاشتراكي الذي يتطلب إنتاجاً ضخماً في جميع أنواع السلع، ضرورية وكمالية على حد سواء، فإن الظروف تتهيأ طبقاً لحاجات الجماعة، وبذلك يقوى الدافع للإنتاج أكثر مما هو عليه في المجتمع

غير الاشتراكي.

وسواء أرغب الناس أم كرهوا فإنهم شركاء في ثروة مشتركة وتراث مشترك أيضاً، ولن تتسنى لهم معرفة الطريق التي بها يحافظون على هذا التراث إلا إذا عرفوا أولا حقيقة العلاقات التي تربط بعضهم ببعض؛ ولسوف يعرفون تلك العلاقات حينما يقومون بالتجربة معاً، بنفوس راضية صافية ونيات خالصة صافية، في وطن يولونه إخلاصهم وولاءهم؛ ولإدراك هذا الهدف ينبغي أن تلتزم الدولة العدالة الاجتماعية...

وقد مهدت الاشتراكية لظهور العدالة الاجتماعية والاعتراف بحقوق الفرد، وسنوضح فيما يلي الاشتراكية في العالم وتطورها.

الاشتراكية التطورية

مبدأ التؤدة

كان من بين المبادئ التي أثارتها آراء (كارل ماركس) في سياسة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، تلك التي نادي بها جماعة "الفيابيانزم"، أو الاتئاديون، وهم -كما يدل عليهم هذا الاسم- يسعون لإصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الوسائل السلمية في غير عنف.

ولما كان بلوغ الهدف الذي يسعون إليه يستدعي وقتاً طويلاً ومثابرة كبيرة، لاسيما أن أصحاب الدعوة كانوا من الطبقة الوسطى المثقفة التي لم تكن تملك الوسائل التي تساعدهم على بلوغ أغراضهم- فقد اتخذوا البطء والتؤدة سياسة لهم يتبعونها لتحقيق أغراضهم.

لقد كان لهؤلاء أثر كبير في توجيه الرأي العام الإنجليزي، إذ قد انضم إليهم كثير من جهابذة الاقتصاد والاجتماع أمثال (برنارد شو)، (وسيدني أوليفر)، و(جراهام والاس)، فساهموا فيما كانت تصدره هذه المنظمة من نشرات.

آراؤهم الاشتراكية:

كانت تتركز أغراض هذه الهيئة في بادئ أمرها في توجيه آراء الطبقة المتوسطة في إنجلترا -التي ينتمي إليها أفراد هذه المنظمة- إلى ضرورة إشراك جميع أفرادها في إدارة رأس المال الصناعي واستثماره بالتعاون مع

بعضهم البعض؛ مما يعود على هذه الطبقة المتوسطة بالخير.

وقد تطورت هذه الهيئة، إذ أخذت تنادي بإشراف الحكومة على تنظيم جميع مرافق الإنتاج لما فيه مصالح الأمة؛ ولم لا والحكومة تتولى إدارة شئون البلاد المتصلة بالسياسة والأمن وغيرها؟

الباعث على هذه الآراء الاشتراكية:

يتبين من النشرات التي أصدرها الاتئاديون أن الباعث الذي دفع هذه المنظمة إلى تأييد مبدأ الاشتراكية، هو ازدياد الثروات وتكتلها في أيدي أشخاص معدودين، مما يؤدي في آخر الأمر إلى انقسام الأمة الإنجليزية إلى طبقتين: طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء.

وقد أودع كثير من كتاب هذه المنظمة آراءهم في النشرات التي كانوا يصدونها في هذا الصدد؛ وقد اعتمد الكتاب في إبراز آرائهم على ما ذكره "ديكارد" في الريع، "وجوفانس" في القيمة.

وتتلخص هذه الآراء في أن الثراء الذي يتزايد، والذي يكتنزه الكثير من الملاك، يعود إلى ما اختص الله به طبيعة أراضيهم من خصب بالنسبة للأراضي القليلة الخصب التي يمتلكها الكثيرون من صغار الملاك؛ ويدللون على صحة رأيهم بالمنطق الواقع، وذلك أنه على الرغم من أثمان السلع المتشابهة النوع في الأسواق واحدة، فإن الأرض الخصبة تدر على صاحبها ريعاً أكثر مما تدره الأرض القليلة الخصب؛ وكلما كثر عدد السكان اضطرت الحال إلى زراعة الأراضي العديمة الخصب، كالتلال والآكام، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق، وذلك لما تكلفه هذه الأرض من

جهد ونفقات في الإنتاج؛ ويترتب على هذا أنه كلما ارتفعت أسعار السلع ازدادت نسبة ريع الأرض الخصبة لأصحابها؛ ولهذا فإن ثروة هؤلاء الملاك تعود في غالب الأحيان إلى سخاء الطبيعة لا إلى جهودهم.

ويرى الاتئاديون أن هذا الريع الزائد الذي لا يعود إلى كفاءة الملاك، ينطبق على كثير من المهن، كالطب والمحاماة والصناعة، حيث تعمل الظروف المختلفة الخارجة عن كفاءة الفرد على زيادة ريعه وأرباحه.

الوسيلة العملية لإصلاح حال المجتمع الاقتصادي:

ويرون- تمشياً مع مبادئهم في أن يتعاون أفراد المجتمع الإنساني في استثمار مصادر الثورة بما يعود على هذا المجتمع بالخير- أن تشترك الحكومة في استثمار مصادر الثروة بطريقة تدريجية، دون أن تثير الرأي العام، وأن تستولى الحكومة على هذا الريع الزائد الذي يعود الفضل فيه إلى الطبيعة والظروف المختلفة التي لا دخل للفرد فيها؛ ولا ريب أن كبار الملاك ورجال الصناعة سينزلون مختارين للحكومة عن إدارة أراضيهم ومصانعهم، إذ يرون أن الحكومة تتقاضي الجزء الأكبر من الريع الناتج من استثمار الأرض أو المصنع.

وقد ذكر برنارد شو مؤيداً رأي هذه المنظمة فقال ما معناه: إن أصحاب المصانع الصغيرة لا يمكنها أن عيش طويلاً جنباً إلى جنب أمام المصانع الكبيرة.

الحكومة الاشتراكية:

ويعتقد الاتئاديون أن الحكومة بهذه الوسيلة تصبح حكومة اشتراكية

بكل ما في الكلمة من معان؛ وليس في هذا ما يغضب الرأي العام أو يثير معارضة طبقة الأثرياء؛ إذ أن الحكومة تتبع منذ زمن طويل بعض المبادئ الاشتراكية بمحض إرادة الشعب؛ فما الرقابة التي تفرضها الحكومة على كثير من أوجه النشاط الفردي أو الجماعي، والضرائب التي تفرضها على كثير من الصناعات والسلع، كصناعة أوراق اللعب، ورخص البائعين، ومحال الملاهي والمراقص وغير ذلك -إلا مظهر من مظاهر الاشتراكية للحكومة في الملكية الفردية والنشاط الفردية والجماعي.

نجاح الحكومة الاشتراكية: ولا ريب في أن تولي الحكومة إدارة مصادر الثروة يحتم عليها أن تعهد بهذه الإدارات إلى ذوي الكفاءات والتجارب الشخصية، مما يساعد على نجاح استثمار مصادر الثروة؛ ويقول برنارد شو في هذا الصدد: "من المستحيل وجود حكومة اشتراكية إذا لم تجد الحكام الأكفاء".

ماهية الأجور في الحكومة الاشتراكية:

من الطبيعي أن الهدف الذي يرمي إليه الاتناديون من إيجاد نظام الحكومة الاشتراكية، هو وضع حد لما تقاسيه الطبقة العاملة الوسطى من شظف العيش؛ ولذلك فإنهم يرون أن الحكومة الاشتراكية -وهي التي تمثل المجتمع- ستتولى تنظيم الأجور بما يعود على أفراد الطبقة العاملة من جميع الفئات والدرجات، ويؤمن لهم حياة مطمئنة تتمشى مع كفاءتهم واستعدادهم وحياتهم الاجتماعية، أو بمعنى آخر: ستكون مقدرة الفرد الإنتاجية ونوعها من الأسس التي تحدد أجر كل عامل.

الحكومة الاشتراكية والحكومة الديمقراطية: لا

يتبين من هذا أن نجاح الحكومة الاشتراكية ووجودها يتوقفان على سياسة هذه الحكومة في انتخاب الكفاءات الممتازة لتتولى شئون إدارتها.

ولا ريب في أن الحكومة الاشتراكية أصلح لإدارة البلاد من الحكومة الديمقراطية؛ إذ دلت التجارب في جميع الحكومات الديمقراطية على أن هذه الحكومات لا تقدر الكفاءات، وأنها تعتمد في وجودها على أحزاب سياسية تتطاحن وتكون الغلبة فيها للذين تمكنهم ثرواتهم من الفوز في الانتخابات؛ ولهذا فإن الحكومة الديمقراطية –رغبة منها في البقاء في الحكم– تسعى لإرضاء الحزب أو الأحزاب التي رفعتها إلى كراسي الحكم، مضحية بذلك صالح المجتمع كوحدة...

حركة التهذيب

إدوار برنشتين

وبينما كان يتجه تيار جماعة الاتئاديين في إنجلترا نحو إصلاح حالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، كان يتجه في ألمانيا تيار آخر من الآراء التي ترمي إلى إدخال تعديل فيما جاء به "كارل ماركس" من آراء اشتراكية.

وكان على رأس طائفة المفكرين "إدوار برنشتين" الذي يعتقد أن "كارل ماركس" جاء بنظريات اقتصادية لا يمكنها أن تقف ثابتة أمام النقد، إذ حلل المجتمع تحليلاً يناقض الواقع؛ ولذلك عمل على إدخال بعض التعديلات عليها.

ويتبين من الرسالة التي كتبها برنشتين إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي في هذا الصدد، أنه يعتقد أن التطور الاجتماعي لا يسير طبقاً لما ذكره ماركس، فقد ظهر له أن الثروات لا تتكتل في أيدي أفراد معدودين، وأن الطبقة الوسطى المكونة من صغار التجار والزراع لا تندثر؛ وفوق هذا فإن هناك تطوراً محسوساً يتجه نحو تحسين حال العمال، كما أن الديمقراطية أخذت توطد أقدامها في ألمانيا.

ولذلك ير "برنشتين" أن عمل الاشتراكية يجب أن يتجه نحو تنظيم

طبقة العمال وتثقيفهم تثقيفاً ديمقراطياً، حتى يستطيع هؤلاء المطالبة بإدخال الإصلاحات في النظام الحكومي وتوجيهه توجيهاً ديمقراطياً؛ وبذلك يبتعد شبح المأساة الاجتماعية المفاجئة التي نبه كارل ماركس إلى قرب حدوثها.

ينتقد برنشتين نظرية "كارل ماركس" في القيمة الزائدة التي يعتبرها حصيلة العمل وأنها حق للعامل؛ إذ يرى برنشتين "أن القيمة الزائدة" لا يجب النظر إليها من خلال الإنتاج الفردي، وإنما هي حق الإنتاج الجماعي.

توزيع الثروات:

كما يثبت برنشتين خطأ تقدير ماركس في أن الثروات تتكتل في أيدي أفراد معدودين مما يؤدي إلى زيادة الفاقة والفقر بين الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى على السواء؛ وقد أثبت ذلك الخطأ بإبرازه مثلا واقعياً، وهو أن شركات الاحتكار التي انتشرت في ألمانيا وغيرها من البلاد، والتي جمعت بين مصانعها العديدة جميع وسائل الإنتاج، لم تسبب هذه الشركات –لا عن طريق مباشر ولا عن طريق غير مباشر– هبوط عدد الملاك أو أصحاب المصانع الصغيرة؛ إذ أن هذه المصانع على اختلاف درجاتها وقوتها الإنتاجية لا تزال تأخذ بنصيبها في الإنتاج القومي.

مستقبل المجتمع:

لا يذهب "برنشتين" إلى ما ذهب إليه "ماركس" في اعتقاده بأن الطبقة الوسطى سوف تندثر، وأنه سوف يكون في المجتمع طبقتان متعاديتان، هما الطبقة الغنية وطبقة العمال.

ويرى أن العمال لا يكونون طبقة خاصة بهم؛ فهم يتفاوتون من حيث الأجور والكفاءة ونوع العمل والحياة الاجتماعية؛ ولذلك فإن برنشتين ينظر إلى النقابات العمال نظره إلى الهيئات التي تتعارض مع مصلحة المجتمع.

ويرى "برنشتين" أن المجتمع ممثل في النظام الديمقراطي الذي يعمل لمصلحة المجتمع، كما يعتبر أن هذا النظام من الحكم هو أصلح النظم التي يعمل المجتمع تحت لوائها لمصلحة الجماعة.

كما يرى أن دكتاتورية العمال كما تصورها "كارل ماركس" لا يمكنها أن تقوم بتنظيم المجتمع بصورة محايدة، وذلك لأنها تفضل مصلحة العمال على غيرهم من أفراد الأمة.

وهكذا بفضل انتقاده لآراء كارل ماركس تمكن من أن يثبت للعالم إيمانه بالنظام الديمقراطي، وبمبدأ خزب الأحرار الإنجليزي، وباعتقاده بمبدأ الفردية الذي يتعارض مع مبدأ تدخل الحكومة في النشاط الفردي والجماعي، كما يتعارض مع مبدأ حق الفرد في العمل.

ويدعونا ذلك إلى بحث تاريخ الحركات النقابية التي نشأت وتطورت بقصد حماية الطبقات العاملة ورعاية مصالحها...

تاريخ الحركات النقابية

تعتبر الآراء التي نادت بها الاشتراكية التطورية إلى حد كبير، رد فعل لآراء "كارل ماركس"، فقد اتجهت اتجاهاً جديداً نحو إصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية مع البعد عن أساليب العنف والهدم؛ واحترام الحكومة واعتبارها أداة من أدوات الإصلاح المنشود.

بدء النشاط العمالي:

إذن فليس من المستغرب أن تنشأ حركة ترمي إلى الأخذ بناصر الطبقة العاملة، وذلك بعد أن تلاشى بريق الآمال التي كان العمال ينتظرون تحقيقها طبقاً لما جاء في آراء "كارل ماركس".

متى بدأت الحركة النقابية؟

من العسير بمكان تحديد الزمن الذي بدأت فيه أو المصدر الذي انسابت منه الحركة النقابية؛ فهل يعتبر ما كتبه بعض الفلاسفة الاجتماعيين أمثال جورج سوريل، ولا جاردل، هو الذي أوحى للعمال بإيجاد النقابات؟

وهل تعتبر الاتحادات العمالية الصغيرة التي كانت منتشرة في فرنسا هي المصدر الأول لهذه النقابات؟

إن مما لاشك فيه أن فرنسا وإيطاليا كانتا مبعث النقابات العمالية؛ ويميل الكثير من الكتاب إلى اعتبار الاتحادات العمالية التي أشرنا إليها البذرة الأولى التي نبتت منها النقابات العمالية؛ وذلك لأنه عقب اعتراف

السلطات الفرنسية في سنة ١٨٨٤ بالاتحادات العمالية الصغيرة، كونت هذه الاتحادات في كل إقليم مركزاً للعمل "بورصة العمل" يجتمع فيه الأعضاء للاستفادة مما حوته هذه المراكز من الكتب والصحف التي جهزت بها مكتباتها، وقد كانت هذه المكاتب مراكز دعاية للطبقة العاملة، ومكتباً يستعرض فيه طلب العمل وعرضه.

ولقد ازداد شأن هذه المراكز بمساعدة السلطات البلدية التي كانت تمدها بالمال، واتسع نطاق عملها بانضمام العمال من جميع المهن إليها.

وقد كونت هذه المراكز المبعثرة مركزاً عاماً لها في باريس، تصدر منه التعليمات إلى هذه المراكز الصغيرة، ويسمى: اتحاد بورصة العمل، وقد قام بتنظيم شئونه فرناند بيلوتيه الذي يعتبر المحرك والمنظم الأول لها؛ وقد أدى انضمام العدد الغفير من العمال إليها، ومن جميع الطبقات والمهن والصناعات، إلى تكوين إدارة تسمى الاتحاد العام للعمل.

ومن ذلك الوقت أخذ هذا الاتحاد يعمل جاداً للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة، وأصبح كل عضو فيه يلقب بنقابي.

ولهذا يعتبر اتحاد العمال النواة الحقيقية للحركة النقابية.

الحركة العمالية والنظام الديمقراطي:

مما لاشك فيه أن كارل ماركس بعث في طبقة العمال روح الأمل البعيد المدى في تقلد العمال مقاليد الحكم؛ ولكن هذا الأمل كان غامضاً. إذ أن نشاطه وآراءه لم تتعد ما أودعه في كتبه ورسائله التي لم يعرف عنها الكثير من العمال شيئاً؛ وذلك لانتشار الأمية حتى الربع الأخير من القرن التاسع

عشر؛ ولذلك لم تلم الطبقة العاملة إلماماً حقيقياً بهذه الآراء، اللهم إلا ما كان يصلها من أنباء نشاط الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا.

إلا أنه كان لانتشار اتحادات العمال في فرنسا أثر كبير في شحذ عزيمة العمال للمطالبة بحقوقهم المادية، ولذلك وضع العمال كل آمالهم في الاتحاد العام للعمل، ليعمل على نيل حقوقهم. ولكن العمال لم يلبثوا أن شعروا بخيبة الأمل؛ إذ تبين لهم أن ما قام به زعماء الاتحاد وقادته من جهود لدى الحكومات والبرلمانات المتعاقبة في سبيل إنصافهم لم يجد نفعاً، واتهم هؤلاء الزعماء بالتواطؤ مع الحكومات الديمقراطية وإهمال مصالح العمال، وقد قال لاجاردل في كتابه "الاشتراكية العمالية": "لم يقم الوزراء بأي عمل نافع لنا!".

وقد أدى إخفاق النظام البرلماني في إنصاف العمال إلى أن أصبح العمال يعتبرون مركز الاتحاد G.G.T هو مركز الجهاد والعمل لنيل مطالبهم ولتحقيق مبدأ الاشتراكية "ماركس" وقد قال الزعيم النقابي "سوريل": "إن تحقيق آراء ماركس لا يكون إلا عن طريق العمل المباشر، وإن اتحاد النقابات هو الذي يجب عمله وتنفيذه للوصول إلى هذا الغرض...".

ومنذ ذلك الوقت –بعد أن تحقق العمال أن الحكومات الديمقراطية لن تقوم بأي عمل نافع لهم– قرر العمال الاعتماد على أنفسهم، وأصبحت الطبقة الكادحة قوة ذاتية تندفع إلى الأمام من غير هوادة ولا تباطؤ، وأصبح النضال بين الرأسمالية والعمالية لا مناص منه، كل يعمل للدفاع عن مصالحه وللهجوم على خصمه، وكل يعتقد أنه إنما يدافع عن

مصالحة المجتمع.

وقد قال سوريل في هذا الصدد، في كتابه "سراب التقدم": "سوف نوجه جميع جهودنا لكي نحول دون الطبقة البرجوازية أن تنفث سموم أفكارها ومبادئها في الطبقة العاملة الناهضة!".

ميدان نشاط النقابات الاقتصادي والسياسي:

لم يقتصر نشاط النقابات على السعي لإصلاح حالة العمال الاقتصادية، ولكنها صوبت سهامها كذلك لإصلاح الديمقراطية والحكومة على السواء؛ فقد تبين لها أن الأعمال البرلمانية تتبع سياسة عقيمة في المجادلات الطويلة والاتفاقات التي تبرم بين الأحزاب على أساس "خذ وأعط" دون أن يكون من وراء ذلك نتائج إيجابية لصالح المجتمع...

ويقول لاجاردل في كتابه "الاشتراكية العمالية" ما معناه: إنه لا ينتظر خير للأمة من نظام ديمقراطي يعيش فيه المسئولون على تدبير المؤامرات بين بعضهم البعض، أو إبرام الاتفاقات الحزبية التي تتعارض مع المصلحة العامة ومصلحة العمال.

ويعبر "سوريل" عن آراء نقابات العمال في نظام الحكم الديمقراطي، فيقول في كتابه "المستقبل اشتراكية النقابات" ما معناه: "إنه من المستحيل وصول الهيئات التمثيلية إلى قرار حكيم تختلط فيها أصوات الغالبية اختلاط الحابل بالنابل، وتختفي فيه أصوات المعارضة".

الديمقراطية تسعى لتنظيم قمع المعارضة:

يقول لاجاردل في كتابه "اشتراكية العمال" ما معناه: إن الديمقراطية

تعمل على إيجاد التناسق في قراراتها دون أن تعمل على إزالة الأسباب التي تثير الأحزاب المعارضة؛ ولهذا فإن الهوة كبيرة بين مبادئ الديمقراطية ومبادئ الطبقة الكادحة، وذلك لأن نظام الديمقراطية علاوة على هذا يشجع النواب على تبادل النقاش الطويل في عبارات لغوية ومنطق طويل لا يستسيغه الجمهور ولا يفهمه، فالنواب هم الذين يسيطرون على الجمهور وليس الجمهور هو المسيطر.

جدال النواب يهمل كثيراً من المسائل الحيوية:

إن النظام الديمقراطي هو نظام معقد، إذ يسير الأمور فيه حزب الغالبية الذي يصل إلى كراسي البرلمان بما لأعضائه من المقدرة المالية، ويترتب على هذا أن هؤلاء النواب يتباحثون ويناقشون ويقررون في كثير من الشئون التي تتعلق بالعمال وهم لا يدرون عنها شيئاً، مما يؤدي إلى إهمال مصالح الطبقة الكادحة.

وقد وصف "سوريل" النظام البرلماني في فرنسا فقال في كتابه "آراء في استخدام العنف" ما معناه: إن النظام البرلماني نظام عقيم غير منتج، مملوء بالفساد والرشوة، كما أن الحكومة البرلمانية عقيمة غير منتجة، واستبدادية، وليست أهلا للمهمة الملقاة على عاتقها!

أهداف نقابات العمال:

إن حركة نقابات العمال هي حركة ثورية، ولذلك فإن جهادها يتركز في "حرب الطبقات"؛ وقد قال لاجاردل في كتابه "الاشتراكية العمالية" ما معناه: يجب على العمال أن يعملوا جاهدين لإنقاذ حياتهم، وعليهم أن

يجدوا في إنشاء المنظمات الخاصة بهم دون الالتجاء في ذلك إلى الحكومة؛ وليس أمام العمال إلا أن يبحثوا للحصول على أمانيهم في اتخاذ العمل المباشر.

برنامج نقابات العمال هو القضاء على أعداء العمالية:

يرى أقطاب النقابات العمالية وفي مقدمتهم "سوريل" أن النقابات العمالية هي آلة في الحرب الاجتماعية؛ وفي هذا الميدان ليس للنقابات وسيلة سياسية ترمي إلى إحلال السلام كما هو الحال بين الدول بعضها وبعض؛ فالنقابات العمالية تسعي إلى القضاء على أعدائها: الحكومة، والهيئات النيابية، والملاك.

انتزاع تدريجي لاختصاصات الحكومة:

ترى النقابات العمالية أن دعائم العمال ونقاباتهم لا يمكنها أن تقوم على أسس متينة إلا بالقضاء على الحكومة والبرلمان، وذلك بانتزاع اختصاصاتهم تدريجياً؛ ولكن أني يكون لهم هذا وطبقة العمال ليست من الكفاءة ولا المقدرة بحيث يمكنها الوصول إلى هذا الغرض؟ ولذلك عمدت نقابات العمال إلى تثقيف العمال، فجعلت من مراكز اتحادات العمال معاهد لتثقيف العمال، وفي هذا الصدد يقول "سوريل": يجب أن نربي الشباب حب العمل والقدرة عليه. إن الغرض الذي ترمي إليه نقابات العمال من تثقيف العمال هو تمكينهم من إدارة شئون البلاد إذا ما تم النصر لهم في آخر الأمر؛ ولكن كيف يتم لهم النصر؟ ترى نقابات العمال أن انتزاع اختصاصات الحكومة والبرلمان والقضاء على الرأسمالية تدريجياً لا

يتم إلا بالعمل المباشر، وهو ينحصر في:

١-الإضراب:

إذ ترى نقابات العمال أن الإضراب من أقوى الأسلحة التي يمكنهم استخدامها في الوصول إلى مآربهم؛ ووسيلة الإضراب هذه كانت من بنات أفكار "بوجويه" التي أدلى بها في الاجتماع الذي عقدته الدولة الثانية في لندن سنة ١٨٨٨ والتي لم تلق يومئذ آذاناً صاغية.

ولكن مبدأ الإضراب انتقل إلى فرنسا، حين أقنع الوزير الفرنسي "بريان" الاتحاد الأهلي بالموافقة على مبدأ الإضراب...

وتعتقد نقابات العمال أن الإضراب العام هو الوسيلة القوية التي ترغم الحكومة على إجابة مطالب العمال؛ إذ ترى هذه النقابات أن الحكومة هيئة تجبن أمام مظهر القوة.

٢-التخريب:

وتلجأ النقابات إلى وسائل أخرى لتحمل السلطات وأصحاب رؤوس الأموال على إجابة مطالبهم، ومن بين هذه الوسائل التباطؤ في العمل، ويبرر العمال اتخاذ هذه الوسيلة بالمثل المعروف: "أجر ضئيل لقاء عمل ضئيل!" كما يبررون أعمال التخريب بأنهم إنما يشنون الحرب على الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال، وأن هذه الحرب تبرر إلحاق أحد الطرفين المتنازعين الضرر بعدوه؛ ولكن زعماء نقابات العمال لا يقرون هذه الوسيلة الأخيرة؛ فقد ذكر "سوريل" أن الاشتراكية هي وريثة الرأسمالية، فكل ضرر يلحق بمصادر الإنتاج نتيجة التخريب إنما يعود أثره السيئ آخر

الأمر على العمال أنفسهم؛ هذا إلى أن النقابات العمالية مفروض فيها أنها مركز لتثقيف العمال، وهي تعد هؤلاء لأن يكونوا مثلا عليا للعمال.

٣- إضعاف وسائل الدفاع والأمن:

وتلجأ النقابات في بعض الأحيان لمقاومة الحكومة وإضعاف هيبتها وسلطتها إلى وسائل تتصل بوسائل الدفاع والأمن، وذلك بأن تنشر دعاية ضد الانخراط في سلك الجندية، بحجة أن العمال لا يجب أن يكونوا وسيلة لنشوب الحروب بين الشعوب، وأن العامل ليس له وطن محدد؛ وقد تلجأ النقابات إلى تشجيع العمال على الانخراط في سلك الجندية مع احتفاظ العامل الجندي بمركزه في النقابة واتصاله بها؛ وبذلك تضمن النقابات وجود أعوانها في الجيش، حتى إذا اضطرت الحكومة إلى استخدام الجنود في قمع الإضراب فإن النقابات تجد من يسدد سلاحه ضد الحكومة دفاعاً عن إخوانه العمال!

ويرى الكثير من الكتاب أن نقابات العمال في البلاد الشمالية – كإنجلترا واسكتلندا وألمانيا– لا تلجأ إلى وسائل العنف كالتخريب وتحريض الجند على عدم إطاعة الحكومة؛ وذلك لما طبع عليه القوم في تلك البلاد من التأني والتفكير في عاقبة ما يعملون؛ وعلى النقيض من ذلك كثيراً ما يحدث أن تلجأ نقابات العمال في البلاد الجنوبية والشرقية من أوروبا إلى أعمال التخريب والعنف، كوسيلة لحمل الحكومات أو أصحاب المصانع على إجابة مطالبهم؛ وذلك لما طبع عليه أهلها من حدة الشعور وسرعة البت في الأمور دون النظر في العواقب.

الإضراب من وجهة نظر العامة:

إذا كانت نقابات العمال ترى أن الإضراب وسيلة مشروعة للوصول إلى إجابة مطالب العمال، فإن كثيراً من الذين لا ينتمون إلى طبقة العمال أو طبقة الملاك وأصحاب المصانع يرون أن الإضراب وسيلة خاطئة؛ إذ يعود بالضرر البالغ على الطبقة المتوسطة؛ هذا إلى أن الإضراب يقلل الإنتاج فيدفع الناس إلى البحث عن المنتجات الأجنبية التي يحتاجون إليها؛ وفي هذا ضرر يعود عن طريق غير مباشر على العمال، كما يرى الكثيرون أن اضطراد الإضراب يدفع العمال إلى قضاء أوقاتهم في المحال العامة مما يسبب تدهور أخلاقهم...

آمال نقابات العمال:

يعتقد بعض رجال الاجتماع والاقتصاد أن النقابات العمالية تسعى لتحقيق ما يدور في خيالهم من آمال، وهي أن تحل هذه النقابات آخر الأمر محل مديري المصانع في تنظيمها والإشراف عليها، وتجريد أصحاب رؤوس الأموال من مصادر الإنتاج لتتولى هي استثمارها على الوجه الذي يحقق مصلحة العمال، وإخراج الحكومة لتأخذ النقابات مقاليد الحكم في يدها، وقد جاءت هذه الحقائق واضحة فيما ذكره سوريل في كتابه "آراء في استخدام العنف" إذ ورد فيه ما معناه: إن الغرض الذي تسعى النقابات للوصول إليه هو وضع حد لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكذلك منع الحكومة من تسخير الفرد واستعباده.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رأى النقابات في القضاء على الحكومة كان

متأثراً إلى حد كبير بآراء الفوضويين الذين انضموا إلى هذه النقابات عقب تفكك شمل "الدولة الأولى" سنة ١٨٧٢.

أما ماهية الاشتراكية النقابية وفكرتها الصحيحة فسيتناولها الباب التالي.

الاشتراكية النقابية

تكونت هذه الهيئة -كغيرها من الهيئات الاشتراكية- من بعض المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين من الإنجليز الذين رأوا ما تعانيه الطبقة العاملة من شظف العيش، بينما تتكون الثروات في أيدي أصحاب المصانع؛ فعملوا على إيجاد نظام اقتصادي يرفع الحيف عن العمال ويضع حداً لاستئثار أصحاب الأموال بالأرباح الطائلة التي كان يدرها انتشار الصناعة المتزايد...

وساعدت الظروف المختلفة الخارجية والداخلية على نمو هذه المنظمة وانتشارها؛ وكان إنشاء نقابات العمال في فرنسا وإيطاليا سبباً لبروز هذه الفكرة إلى حيز الوجود؛ وتطورت تلك النقابات تحت تأثير الظروف المختلفة إلى نقابات عمالية كبرى؛ ثم وجدت هذه الفكرة طريقها إلى إنجلترا، إذ بدأ بنشر هذه الفكرة بعض الكتاب من الإنجليز، أمثال بنتي، الذي ألف كتابه "بعث نظام المكافآت"، ومجلة "العهد الجديد" التي كانت وسيلة كبيرة الأهمية في نشر هذا النظام من الاشتراكية؛ إذ اشترك في تحريرها أوراج وهوبسن من أقطاب هذه المنظمة.

نظام الأجور:

اعتقد أنصار هذه المنظمة -كما رأى الكثير من الاشتراكيين- أن الحالة النفسية التي يعيش فيها العامل إنما ترجع إلى نظام الأجور المتبع في

جميع الدول الأوروبية، وهو في الوقت نفسه مصدر الثروات التي تتكدس في أيدي أصحاب الأعمال؛ إذ أن ما يتقاضاه العامل من أجر ما هو إلا سلعة يعرضها على صاحب المصنع، فليس للعامل أن يحاسب مدير المصنع عن إنتاجه الذي يقوم به داخل المصنع، ولا عما يدره إنتاجه هذا من ربح، فرأى الكثيرون من هؤلاء الكتاب أنه لابد من إنصاف الطبقة العمالية، وذلك بإيجاد نظام آخر غير نظام الأجر –تلك الكلمة التي أصبحت مكروهة، إذ تشير إلى ما يستحقه المؤجر للعامل– نظام آخر يتناول بموجبه العامل ما يستحقه من راتب أو ماهية؛ والفرق كبير بين ما تحمله كل من كلمتي "أجر، ومرتب" من معان؛ فكلمة ماهية أو مرتب تدل على ما يجب أن يدفع للعامل نظير اشتراكه في عملية الإنتاج، على أن يكون مناسباً لما يقدمه من عمل في المصنع، ولكن هذا لا يتأتى إلا إذا تولى العمال من جميع درجاتهم وطبقاتهم إدارة المصنع طبقاً لنظام تتحقق معه الديمقراطية الصناعية، وهي أرفع من الديمقراطية السياسية التي لا تدل حقيقتها على معناها...

لذلك اتجهت أهداف هذه المنظمة إلى تأميم الصناعة بحيث تصبح ملكاً للمجتمع، وأن يتعاون العمال والعمال الفنيون وممثلو الحكومة في استثمار المصانع.

السبيل للوصول إلى تحقيق هذه الأغراض:

وترى هذه المنظمة أن العمل المباشر الذي يسير على وتيرة تدريجية هو الوسيلة الوحيدة التي توصلهم إلى أهدافهم، وأول خطوة في هذا السبيل

هي تنظيم الصناعة تنظيماً ديمقراطياً، وقد تطلع القائمون بهذه الحركة حولهم فرأوا أن هناك منظمات تعمل للدفاع عن مصالح العمال، وفي مقدمتها نقابات العمال، ولكن هذه الهيئات لم تكن من النظام بحيث تتمكن من القيام بعمل جدي في سبيل إصلاح العمال والدفاع عنهم أمام أصحاب المصانع؛ إذ كانت مفككة الأوصال عديمة النظام، تبذل كل هيئة منها جهودها لصالح العمال المنضوين تحتها، ولكنها جهود فردية ضائعة؛ لذلك رؤى تنظيم النقابات على الأسس التي وضعت لتنظيم هيئة "الاشتراكية النقابية"، وهي:

١- اندماج الاتحادات الفنية في الاتحادات الصناعية.

٢- جعل المصنع مركزاً للنشاط النقابي على أسس ديمقراطية، وذلك بأن ينتظم جميع عمال كل مصنع في اتحاد؛ وتتكون اتحادات من جميع المصانع.

٣- ينضم إلى هذه النقابات أو الاتحادات جميع الذين يعملون في هذه المصانع من أرباب المهن الرفيعة، أمثال المهندسين والمهندسين المعماريين والكيمائيين.

٤- يتكون اتحاد عام من هذه الاتحادات تحت اسم "الاشتراكية النقابية الوطنية" ويسعى هذا الاتحاد لتحقيق مطالب العمال، وتتلخص فيما يلي:

(أ) أن يتقاضى العامل مرتباً لا أجراً...

(ب) يتقاضى العامل مرتبه بدون نظر إلى اشتغاله في المصنع، في

حالتي المرض والصحة على السواء.

(ج) يفرض العمال رقابتهم على تنظيم الإنتاج حتى يضمنوا سير العمل فيه وتقدير مرتباتهم.

الطبقة الكادحة والمؤجرون:

إلا أن الغرض الأساسي الذي يجب أن تدور حوله جهود هذا الاتحاد، بعد أن يتم له تنظيم شئون العمال، هو القضاء على المؤجرين؛ ويرى القائمون على تنظيم هذا الاتحاد أن تنظيم العمال على هذا النحو يجعل غالبية الشعب ممثلة في هذا الاتحاد؛ فلابد أن يؤازر الشعب العمال؛ وقد نوه بذلك أحد زعمائهم فقال ما معناه: إن الطبقة الكادحة أصبحت حقيقة لها شأنها، وإن الشعب اليوم جدير بأن يسمى نفسه الطبقة الكادحة، ولكن على الرغم من ذلك فإن الاتحاد يعتقد أنه ما دام استثمار هذه المصانع يخضع لسلطة خارجة عن طبقة العمال فإن العمال سوف يظلون يتقاضون الأجر الذي يعتبرونه رمز استعباد من المؤجر للعامل؛ والطريق المثلي للتغلب على هذه الصعاب هو أن تعمل المنظمة على إخراج المؤجرين من نطاق رقابة المصنع وتنظيماته، وأن يتولى العمال أنفسهم تنظيمه والإشراف عليه...

ولكن كيف يمكن الوصول إلى ذلك؟

يستعرض الكتاب وزعماء هذا المبدأ جميع الوسائل باحثين عن طريق عملي يؤدي إلى تحقيق أهدافهم، فيتبين لهم:

(أ) أن الالتجاء إلى البرلمان لإنصافهم لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية

محققة؛ إذ أن البرلمان -وهو يضم الكثير من أصحاب المصانع- لا يؤمن إلا بنظام الأجر.

(ب) أن الالتجاء إلى طلب تأميم الصناعات لا يؤدي إلى تحسين حال العمال وإجابة مطالبهم؛ وذلك لأن سياسة التأميم لا تختلف عن سياسة الرأسمالية في استثمار الصناعات؛ فالحكومة ما هي إلا هيئة يهمها أن تأتي مصانعها بأكثر الأرباح.

ويعتقد بعض الكتاب أن اتحاد العمال على حق في ذلك، إذ أن سياسة التأميم لا تتعدى نقل إدارة الصناعات واستثمارها من الأفراد إلى الحكومة التي لا تملك من الوسائل الفنية ما يمكنها من استثمارها على أحسن الأوجه. وقد قال "أوراجي" في كتابه "الاشتراكية النقابية الوطنية" ما معناه: إنه من الظلم أن يزج بالعمال في ثورة ليس الغرض منها إلا تأميم الصناعات!

تضييق سلطة الحكومة وانتزاع اختصاصاتها في شئون الإنتاج:

ولذلك فإن هذه المنظمة تلجأ إلى حل آخر، هو تقييد سلطة الحكومة في أضيق حدودها.

ويقول أقطاب الاشتراكية النقابية إن (الدولة) الممثلة في الحكومة، بقيت عصوراً طويلة في اعتقاد الناس صاحبة السلطة العليا لا ينازعها فيها منازع؛ ولكن هذا الاعتقاد خاطئ، إذ أن الحكومة ما هي إلا هيئة كباقي الهيئات في الدولة، لها وظائفها المحدودة كغيرها من سائر الهيئات المختلفة المقاصد والنظم الموجودة في الدولة؛ ولما كانت وظيفة كل هيئة أو منظمة

ونشاطها، هما أساس وجودها، فإن أية هيئة لا تبرز نشاطاً في أي ناحية من النواحي لا يمكن أن تبرر وجودها؛ ومن المفروض أن هيئة البرلمان تمثل جميع الهيئات المختلفة الأشكال والأغراض الموجودة في الدولة، ولكن هذا يخالف الواقع؛ إذ أن الأفراد هم الذين ينتخبون النواب، وليست الهيئات الاقتصادية أو النقابية أو الاجتماعية هي التي تشترك في عملية الانتخاب؛ وقد ترتب على هذا أن ممثلي الأمة يجهلون الكثير من الشئون الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في كيان الدولة، ولهذا فشلت الهيئات النيابية في حل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن البرلمان هو الذي يمثل أفراد الدولة، والأفراد هم الذين ينتخبون النواب؛ وإذن فإن عمل النواب يجب أن يكون منحصراً في تمثيل الأفراد، أي في النشاط الفردي، كالتعليم والأمن وغيره من المشاكل المعنوية، وكذلك ما يتعلق بشئون الاستهلاك؛ أما عملية الإنتاج فإن الذي يتولى أمرها هيئات أو منظمات لها اختصاصاتها التي لا تدخل في اختصاصات الهيئات النيابية....

لقد وجب أن يكون في الدولة سلطتان: البرلمان، ويختص بشئون الاستهلاك والأشياء المعنوية كالتعليم وغيره؛ ومنظمات الإنتاج، وتختص بكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج...

وترمي منظمة الاشتراكية النقابية بهذا المنطق إلى أن تكون هي السلطة الثانية في الدولة، وبذلك يضمن العمال تحسين حالهم.

ولكي يكون هناك تناسق في عمليات الاستهلاك والإنتاج، ولكي

تدرس المسائل الأخرى المتعلقة بسياسة الدولة، يرى أقطاب هذه المنظمة أن ينتظم مندوبون عن هاتين السلطتين لتقرير شئون الدولة من جميع وجوهها...

ويرى أقطاب هذا المبدأ أن الحكومة إذا ما تخلصت من إشكالات المسائل الاقتصادية –التي ستكون من اختصاصات الاتحادات الاشتراكية– فإنها تتمكن من القيام بواجبها في الميدان السياسي والمعنوي خير قيام؛ وقد قال هوبسون في هذا المعنى في كتابه "الميادين الاشتراكية النقابية في الحرب والسلم": "إن السياسة يجب أن تكون هي التعبير الروحي للأمة، وكلما كان اهتمامها موجهاً إلى المسائل الروحية المعنوية، ساعد ذلك الأمة على أن تتبوأ مركزها الممتاز بين الشعوب العظيمة".

نظرة شاملة:

انتقد الكثير من الكتاب الاقتصاديين والاجتماعيين الآراء التي جعلتها هذه الهيئة أساساً لنظرياتها ونظامها:

١– ففي الأجور يعتقد العمال خطأ اعتبار العمل سلعة، في حين أن جميع الاقتصاديين يجمعون على أن العمل سلعة تتأثر بقانون العرض والطلب.

٢– يخطئ أنصار الهيئة الاشتراكية النقابية في اعتبار الحكومة هيئة كغيرها من الهيئات الأخرى المختلفة؛ إذ أن الانتماء إلى دولة من الدول أو حكومة من الحكومات ليس عملاً اختيارياً، فالإنسان ينتمي إلى دولته بمجرد ولادته، بينما يمتلك الفرد الحرية المطلقة في انتمائه إلى أية هيئة من الهيئات أو الخروج منها والانفصال عنها، كما أن القوانين العامة أو الدستور المنظم للدولة تختلف اختلافاً بيناً عن القوانين التأديبية أو

الدستور الذي ينظم الهيئات الأخرى.

٣- لا يمكن أن تتولى هيئة لها صبغة صناعية تنفيذ أوامرها وفرض سلطتها في تنظيم أمورها؛ إذ أن هذه الهيئة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكثير من أوجه النشاط في الدولة؛ فلابد أن تكون هناك سلطة عليا تهيمن وتنظم هذه العلاقات، أو بالأحرى تقوم بتنسيق الجهاز النشاطي من جميع نواحيه.

إن أهم موارد الدولة هي الضرائب؛ فمن الذي يقرر الضرائب؟ أهي هذه الهيئة العمالية؟ إن العقل السليم يحكم بضرورة وجود هيئة عليا محايدة تقرر الضرائب على الوجه الذي تتحقق به مصلحة البلاد من غير غبن على دافع الضرائب.

٤- إن مسئولية الدولة وأعمال الحكومة لا يمكن حصرها في الحيز الضيق الذي أرادته لها هذه المنظمة، فإن تنسيق جميع مرافق الدولة والمحافظة على كيانها الداخلي والخارجي بقع على عاتق الحكومة وهي المسئولة عن ذلك أمام البرلمان.

إن هذه المنظمة وإن كانت لم تعمر طويلاً -إذا أنها اختفت أثناء الحرب العالمية الأولى- كانت عاملاً مهماً على قيام نقابات العمال؛ بتنظيم اتحاداتها على أسس معقولة وأكثر قبولاً؛ كما يرى بعض الكتاب أن انتقاداتها اللاذعة للنظام البرلماني، قد لفتت نظر النواب إلى ضرورة الاهتمام بشئون العمال والسعي في إصلاح حالتهم.

تقدير العدالة الاجتماعية

للقوى الإنسانية

الأسس الدينية للعدالة الاجتماعية:

والآن وقد أوجزنا التعريف بالاشتراكية، وتطورها، والآراء التي تشتجر حولها– نعود إلى الحديث عن العدالة الاجتماعية، باعتبارها التطور الأخير للاشتراكية...

وقد عرفنا فيما تقدم أن مركز التوازن لا يتعين إلا بعد أن تظهر كل قوة من القوى المتعارضة أقصى ما تستطيعه من طاقة، ودور العدالة الاجتماعية هنا هو تقدير القيم المختلفة لكل قوة من القوى المتصارعة حتى تتمكن بعد ذلك من تعيين مركز التوازن.

وترجع العدالة الاجتماعية عند تقديرها لقوى الإنسانية إلى الأديان السماوية وتنفذ تعاليمها، وهي في سبيلها إلى ذلك لا تعود بنا القهقري إلى القرون الوسطى، حين تغلبت المعنويات وسيطر الدين على كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان واتصل بتفكيره في كل مرفق من مرافقه؛ إذ أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى الجمع بين الروح والمادة، فننظر إلى المادة على أنها عمل عظيم من أعمال الله، لا عائق يعوق الروح عن الوصول إلى الكمال؛ فهي تود تنفيذ التعاليم السماوية بما يلائم حاجة البشر؛ لأنه عز وجل قد خلقنا من البشر ولو شاء لجعلنا ملائكة...

ولا يعني كلامنا هذا أن العدالة الاجتماعية ترمي إلى إقامة دولة على أسس دينية، يسيطر عليها وعلى تصرفاتها نخبة من رجال الدين، بل تهدف إلى إقامة دولة واقعية تقدر قيمة الجنس البشري كما قدرته الأديان، ويتألف المجتمع الذي يعيش تحت لوائها من كل شخص –مهما كانت معتقداته الدينية– على شرط أن تتفق هذه المعتقدات والتعاليم السماوية مع حب الجار، والحرية، وكرامة الإنسان والعائلة، ليقوم المجتمع على أساس صحيح من العدالة وتقدير الغير واحترام أولى الأمر.

هذه هي الشروط التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية، وهي على بساطتها عميقة في إنسانيتها؛ وكل صلة للعدالة الاجتماعية بالتعاليم السماوية هي أنها تحمل فضائلها وروحها، وتنظر إلى الحياة نظرة واقعية، دون أن تقحم اسم الدين في كل تصرف من تصرفاتها.

ولاشك أن لكل من الروح والمادة قيمته في الأديان السماوية فتعترف العدالة الاجتماعية بالرسالة التي يؤديها كل منهما في الحياة، وتعرف أن رسالة الروح هي قيادة الإنسان إلى موئله ونصيره، وتقريبه من خالقه حتى يحس بالسعادة؛ أما رسالة المادة فهي إعانة الروح على تأدية رسالتها السامية. وخلاصة القول أن لكل من المادة والروح رسالته السامية التي يؤديها منفصلا عن الآخر ومتصلا به.

وتعترف التعاليم السماوية بالرسالة التي يؤديها كل من الوحدة البشرية والمجتمع الإنساني على حدة؛ فرسالة الوحدة البشرية هي التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وفي قربها منه نهايتها؛ أما رسالة المجتمع الإنساني فهي

مساعدة الوحدة البشرية على بلوغ هدفها السامي في الحياة...

وبذلك نرى أن لكل من الوحدة البشرية والمجتمع الإنساني رسالته السامية التي يؤديها في الحياة منفصلاً عن الآخر، ولكن الوحدة البشرية لا تبلغ غايتها إلا بمساعدة المجتمع، حتى تصل إلى الكمال الذي تنشده؛ والمجتمع لا يبلغ غايته إلا بمساعدة الوحدة البشرية؛ فإن هدف كل منهما يتوقف على تأدية الآخر لرسالته.

نجد مما تقدم أن التعاليم السماوية تفرق بين حياة الفرد وحياة المجتمع، لأنها تنظر للمجتمع على أنه شيء معنوي، بعكس الفرد الذي تنظر له على أنه كائن حي له وجوده المادي؛ فالإنسان له قيمته الشخصية أمام الله، والمجتمع ليس إلا مجموعة من الأفراد ليس لها من قيمة إلا بما يوجد في كل فرد من أفرادها الذين تتكون منهم.

هذا هو تقدير العدالة الاجتماعية للقيم الإنسانية، فهي تنظر إلى القوى الأساسية الأربع الكامنة في البشرية على أنها قوى متعارضة متنافرة، لكل منها رسالتها التي تؤديها في الحياة منفصلة عن غيرها، وعلى هذا الأساس تجهد العدالة الاجتماعية جهدها للملاءمة بين النوازع المختلفة في هذه القوى، وإحداث التوازن بينها حتى تتمكن كل منها من القيام بواجبها في خدمة الفرد والمجتمع؛ فإذا طغت إحدى هذه القوى على سواها نقلت العدالة الاجتماعية مركز التوازن بنسبة القوة الزائدة حتى يتحقق الانسجام؛ فهي هنا صمام الأمان بين النوازع المختلفة في القوى البشرية الأربع.

قواعد العدالة الاجتماعية:

قلنا إن مهمة العدالة الاجتماعية هي إعطاء الفرصة للقيم الإنسانية لإثبات أقصى منافعها وآخر مداها، حتى تتمكن من تحديد مركز التوازن. وقلنا إن تلك القيم تعتمد في إظهارها على تأدية كل منها لرسالتها التي كلفت بها في الحياة.

ونتكلم الآن عن القواعد التي يجب توفرها حتى تتمكن العدالة الاجتماعية من القيام بواجبها في تحديد مركز التوازن.

تقوم العدالة الاجتماعية بتحديد مركز التوازن بين القوى المتعارضة في الإنسان، أي بين الروح والمادة، فتهيئ لكل منهما السبيل حتى يؤدي رسالته على الوجه الأكمل؛ فهي تعطي المادة كل ما يؤدي إلى الكمال المادي، وتعطي الروح كل ما يؤدي إلى كمالها المعنوي؛ دون أن تنحرف أو تتطرف بإعطاء إحدى القوتين ما يحد من نشاط القوة الأخرى.

وتسير نحو الهدف نفسه بالنسبة للوحدة البشرية والمجتمع الإنساني؛ فهي تهيئ لكل منهما الفرصة لتأدية الرسالة الملقاة على عاتقه، فتعطي كلا منهما ما يؤدي إلى كماله دون أن تتطرف بإعطاء أحدهما ما يحد من نشاط الآخر.

المركز الثالث، أو مركز التوازن:

رأينا العدالة الاجتماعية في محاولتها حل مشكلة الإنسان تعمل على إيجاد الانسجام بين المادة والروح، وهي حين تواجه مشكلة المجتمع لا تميل إلى الفردية أو الجماعية، بل تعمل على إيجاد التوازن بينهما حتى لا يطغى

أحدهما على الآخر.

وهذا هو المركز الثالث الذي يحتل مكانه بين مركزي التطرف في المشكلة التي نحن بصددها، ولكننا يجب أن نعلم أن هذا المركز الثالث لا يشغل مركزاً وسطاً بين الاثنين، لأن وظيفته الأساسية هي إيجاد التوازن والانسجام؛ وهو لهذا السبب دائم الحركة لا يثبت في مكان واحد؛ لأن القوتين اللتين يعمل على إيجاد التوازن بينهما متفاوتتان في القوة والضعف على اختلاف الأحوال، فهو يميل إلى أحدهما كلما رأى منه ضعفاً وتخاذلاً، فيشد من أزره ويحقق له ما يكفيه من القوة حتى يقف أمام القوة التي تعارضه في مساواة وتعادل وانسجام، وهذا هو السبب في أننا نجد العدالة الاجتماعية تميل إلى المعنوية في مشكلة الإنسان، وتميل إلى الفرد في مشكلة المجتمع؛ لأنها تعترف بأن قيمة الروح المعنوية أعلى مرتبة من قيمتها المادية، وقيمة الوحدة البشرية تعلو على قيمة المجتمع الإنساني.

هذا هو المركز الثالث الذي أرضى الحقيقة وأرضى البشر ممن يتمتعون بطبيعة معتدلة لا تميل إلى التطرف.

ماذا تحققه العدالة الاجتماعية من تحرر؟

هل تحقق العدالة الاجتماعية بهذا الحرية الداخلية للإنسان؟

وهل تنجح في تحقيق حريته الخارجية الكاملة؟

رأينا فيما سبق أن العدالة الاجتماعية تسعى إلى تحرير الروح بتهيئة الفرصة لها حتى تصل إلى الكمال؛ وهي تختلف عن التطرف المعنوي في أنها تعترف بالمادة ولا تنكرها؛ لعلمها بأن في إنكارها للمادة حداً من الكمال

المعنوي؛ فالتحرر المعنوي الذي توفره للإنسان لا يشبه في كثير أو قليل ذلك التحرر المطلق الذي انغمس فيه رجل العصور الوسطى عندما مال بكليته نحو التعاليم الدينية.

أما التحرر المادي الذي توفره فيتصل اتصالاً وثيقاً بتحرر الروح، ويتلاءم في الوقت نفسه مع الكيان المادي للإنسان، لأنه انبعث من إيجاد التوازن والانسجام بين الروح والمادة.

وفي مشكلة المجتمع تعمل العدالة الاجتماعية على تحرير الفرد، بتهيئة الفرصة للوحدة البشرية لتبلغ حد الكمال؛ وهي تختلف عن الفردية في أنها لا تنكر قيمة المجتمع؛ لعلمها بأن في إنكارها لقيمة المجتمع تعويقاً للوحدة البشرية عن الوصول إلى حد الكمال؛ وهي في الوقت نفسه لا تسعى إلى التحرير المطلق للفرد كما تنادي الفردية التي جعلت الإنسان أداة طيعة في يد الإقطاع والرأسمالية والسلطات المطلقة.

هذا هو التحرر الذي توفره العدالة الاجتماعية للجنس البشري، بإيجاد الانسجام والتوازن، فهي ليست مادية، لأنها تسعى إلى تحرير الروح بإيصالها إلى درجة الكمال وإعطائها الفرصة لتأدية رسالتها التي وكلت إليها، وليست هي بالمعنوية؛ لأنها تهيئ للمادة الجو المناسب للقيام بواجبها الذي وكل إليها في ميثاق الإنسان ذاته، كما أنها ليست جماعية لأنها تسعى إلى تحرير الوحدة البشرية بتهيئة الفرصة لها لتأدية رسالتها وبلوغ حد الكمال، ولا بالفردية؛ لأنها تعترف بأن الوحدة البشرية لن تصل إلى حد الكمال إلا بمعونة المجتمع الذي تعيش فيه.

والعدالة الاجتماعية في مركزها الثالث، وبعدها عن التطرف، تنكر الاستقلال المطلق للوحدة البشرية، كما تنكر اعتمادها الكلي على المجتمع الإنساني؛ ولكنها تعود فتؤيد الاستقلال في بعض النواحي، والاعتماد في نواح أخرى؛ فهي تمنح الإنسان الحرية الكافية لا المطلقة، حتى يعيش في المجتمع الإنساني عيشة كريمة مرضية، إلى أن يصل إلى المصير الذي كتبه الله عز وجل لكل البشر...

حقائق العدالة الاجتماعية:

ليس مثل الحقيقة منار يهتدى الإنسان بنوره ويسير على هداه، والعدالة الاجتماعية في نفسها حقيقة جديدة ظهرت في عالم الوجود، فكانت أملاً جديداً في بناء عالم أفضل تسوده المحبة والعدل والمساواة.

ويحتاج كل مبدأ جديد إلى يد أمينة لتنفيذه وتطبيقه في إخلاص وإيثار؛ ولن تنجح مثل هذه اليد في مهمتها نجاحاً ملموساً إلا إذا كان صاحبها ملمساً بأحاسيس الشعب، عالماً برغباته وحاجاته، قادراً على التعبير عنها والعمل على إجابتها؛ أما واجب الشعب فهو الالتفاف حول هذه اليد والذود عنها، لعلمه بأن حياته مرتبطة بوجودها، ومصيره معلق على بقائها.

لسنا في مجال جدل سياسي؛ لأن بحثنا هنا ليس إلا تحليلاً فلسفياً لمبدأ اجتماعي جديد، رأينا فيه حلا لمشكلة مستعصية ذاق منها وطننا وشعبنا الأمرين منذ قرون؛ ولكننا في سبيل البحث عن الحقيقة نرى أنفسنا مضطرين إلى العودة بالقارئ إلى الثورات التاريخية التي تولدت عنها مبادئ اجتماعية نسخت ما قبلها.. إلى الثورة الفرنسية مثلا، التي تولدت عنها

الفردية المادية ونسخت الرأسمالية، ثم إلى الثورة الشيوعية التي تولدت عنها الجماعية المادية ونسخت السلطة المطلقة؛ وقد وصلنا في تحليلنا لهذين المبدأين إلى أنهما قد فشلا فشلاً ذريعاً في حل مشكلة الإنسانية وتوفير الحرية والسعادة للفرد.

إن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى دراسة مرتبة منتظمة، حتى تأتي بما تهدف إليه من نشر العدل الاجتماعي، وتوفير السعادة لأفراد الشعب؛ ونبدأ دراستنا بالتساؤل عن المدى الذي تصل إليه القيم الداخلية للإنسان (المادة والروح) في إظهار نفسها وإثبات مزاياها ومنافعها، ثم ننتقل إلى تحليل القيم الإنسانية في الوحدة البشرية والمجتمع الإنساني.

حقائق معنوية:

تعترف العدالة الاجتماعية بأن في المادة كل ما يلزمها لتأدية رسالتها والوصول إلى حد الكمال. ويسمح برنامج العدالة الاجتماعية برد القيم المعنوية إلى المكانة التي تستحقها بعد أن نجحت المادية زمناً في إخفائها والتضييق عليها وإنكار حقها في الوجود؛ لتعود إلى مكانها المفضل في قلوب الناس؛ وقد وضعت العدالة الاجتماعية بعض المثل المعنوية التي كادت تندثر وينساها العالم، مثل: تقدير العمل والعامل– رفع مستوى الثقافة الاجتماعية– الضمير الاجتماعي للمجتمع.

ونصت على بعض المبادئ المعنوية الرفيعة، مثل: الإيمان بالله– حب الوطن– اتحاد العائلة– الصلابة في الحق.

وقد مرت حقبة طويلة من الزمن وشعب مصر- مثل كثير من الشعوب العربية- يرسف في أغلال الذل والمسغبة، وتلهب ظهره سياط الطغيان، وتعبث بحقوقه الديمقراطية المزيفة؛ حتى فقد إيمانه أو كاد، وتحول من المعنويات والروحانيات إلى الماديات؛ وفقد ثقته في نفسه ووطنه، حتى وهنت عرى اتحاده وتفككت رابطته وأصبح مبدؤه الأنانية والمادة...

وبعودة القيم المعنوية إلى مكانتها من النفوس، يستعيد الشعب إيمانه بالله، وإيمانه بوطنه، وإيمانه بنفسه؛ ويسترجع مبادئه السامية، من حب الغير، والأخوة، والمساواة؛ ويشعر بالحرية الحقيقية، وحب الوطن الذي كان قد لفظه وأنكره ولم يمنحه إلا حق الموت جوعاً...

وتنادى العدالة الاجتماعية بحقوق العامل، وتطالب باحترام الشيخ، والعناية بالمريض والعاجز الذي ينظر إليه الماديون على أنه عبء لا فائدة منه؛ وتعطى الأطفال الحق الأول في عناية الوطن، وهو حق يبين مدى الشعور المعنوي.

فالحقائق المعنوية في العدالة الاجتماعية تقوم على قاعدتين: الإيمان والحب؛ الإيمان بالله، وحب الإنسان لأخيه الإنسان...

حقائق مادية:

وتعتمد العدالة الاجتماعية- إلى ذلك- في تحقيق رسالتها على المادة؛ إذ كيف تطالب الإنسان بالإيمان بالله وحب غيره قبل أن تسد حاجته وترفع الظلم المخيم على حياته فتوفر لقمة العيش للجائع، وقطعة الثياب للعاري، والمأوى للمتشرد؟

وعلى الرغم من أن حياة الإنسان لا تقوم على لقمة العيش فحسب، فإن الإنسان لا يعيش إلا بها...

ومن أول مبادئ العدالة الاجتماعية توفير ضروريات الحياة، والحد من قسوة الفقر والحرمان؛ حتى يخلو الوطن من طبقة فاحشة الثراء وأخرى مدقعة الفقر؛ ولن يتم ذلك إلا بتوزيع الثروة القومية على أسس من العدل والإنصاف...

وبهذا يرتفع مستوى المعيشة بين طبقات الشعب، ويزداد الاستهلاك؛ وكلما ازداد الاستهلاك ارتفع الإنتاج، وكلما ارتفع الإنتاج ازدادت الثروة وانتعش الاقتصاد القومي...

ويظهر الفرق بين النظام الاقتصادي الخاضع للرأسمالية والشيوعية، والنظام الذي يقوم على أسس العدالة الاجتماعية، في أن الأول يقوم على الإنتاج؛ فيولد السخرة والفاقة، أما الثاني فيقوم على الاستهلاك، حتى يتحكم الاستهلاك في الإنتاج؛ أي أنه يجب أن يكون الإنسان هو هدف الاقتصاد، لا أن يكون الاقتصاد هو هدف الإنسان.

وينشأ عن هذه الحقائق المادية في العدالة الاجتماعية بعض الحقوق التي يتمتع بها الشعب، مثل:

حق العمل– حق التعويض– حق الشروط المناسبة للعمل– حق العناية الصحية– حق الحماية الاجتماعية– حق حماية العائلة– حق النمو والتقدم الاقتصادي– حق الأمومة وحماية الطفل– حق طاعني السن.

وتحتاج العدالة الاجتماعية لتطبيقها إلى إعادة توزيع الثروة القومية؛ وهذا يحتاج إلى تنظيم اقتصادي؛ ولا يتم التنظيم الاقتصادي إلا بتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي...

والاستقلال الاقتصادي هو الضمان الأول للعدل الاجتماعي، فهو يضع الاقتصاد القومي في خدمة المجتمع ويقوده نحو هدفه الحقيقي لرفع مستوى الشعب ونشر السعادة بين أفراده...

الحقائق الفردية والجماعية:

أوضحنا في بعض ما سبق، الفرق بين الحقائق المعنوية والحقائق المادية التي تمس حياة الفرد، ونعود الآن لنجمع بينهما هنا؛ لأن الحقائق التي تمنحها العدالة الاجتماعية للفرد، تصطدم بحق الجماعة في الاستفادة من هذه الحقائق نفسها؛ وعلى هذا نجد من الصعب الكلام عن حرية الفرد الخارجية على أنها حقيقة تمنحها له العدالة الاجتماعية، لأن لهذه الحرية حدودها التي تقف عندها حيث تبدأ حرية المجتمع؛ فالعدالة الاجتماعية تلعب دوراً مزدوجاً فيما يختص بالحرية، دوراً فردياً، ودوراً جماعياً...

وكما تفرض حرية الفرد بعض القيود على حرية المجتمع، يفرض المجتمع بغض القيود على حرية الفرد؛ وهذا هو الدور الذي تلعبه العدالة الاجتماعية لحفظ التوازن والانسجام بين الفرد والمجتمع، فتحد من حرية كل منهما إلى الحد الذي تتحقق معه السعادة المشتركة.

ولنضرب لذلك مثلاً حق الفرد في التملك؛ إذ تقول عنه الفردية إنه حق مطلق، فتنتهي بهذا الإطلاق إلى إساءة استعمال هذا الحق؛ وتعارضها

الجماعية فتنكر على الفرد حق التملك، فتنتهي بهذا الإنكار إلى تسخير الفرد واستعباده؛ وهنا تأتي العدالة الاجتماعية وتقف في مركزها الثالث وتقول: "لا يمكن أن يكون التملك حقًا مطلقاً للفرد؛ ولا يمكن حرمان الإنسان من ممارسة هذا الحق، ولكن من الممكن منعه من إساءة استعماله".

هذا هو مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ينادى بأن "الأرض ملك لمن يفلحها"، ويطالب بانتزاع الأرض ممن يسيء استعمالها لتسليمها لمن ينتج خيراتها بنفسه.

وتنطبق هذه القاعدة نفسها على الحرية، فإن الفردية تنادى بمنح الفرد حرية مطلقة، وتنتهي بهذا الإطلاق إلى إساءة استعمال هذه الحرية؛ وتعارضها الجماعية فتنكر حق الفرد في الحرية، فتنتهي بهذا الإنكار إلى استعباد الناس ووضع الأغلال في رقابهم؛ ثم تأتي العدالة الاجتماعية من مركزها الثالث، فتمنع إطلاق الحرية الفردية حتى لا يساء استعمالها، ولا تميل إلى ناحية الجماعية حتى لا تسمح لها بخنق الحريات من أجل الدولة أو العنصر...

وتقف العدالة الاجتماعية دون إساءة استعمال رأس المال، كما وقفت أمام الفردية التي أدت إلى الإقطاع والرأسمالية، وأمام الجماعية التي نظرت إلى رأس المال على أنه أداة للسخرة والاستعباد؛ ذلك أن العدالة الاجتماعية تنكر الرأسمالية ولكنها لا تنكر رأس المال الذي يلعب دوره المزدوج، الفردي والجماعي، في حياة البشر؛ تنظر إلى العمل على أنه حق

من حقوق الفرد وواجب من واجبات المجتمع، له صفته الفردية ووظيفته الاجتماعية التي يجب عليه تأديتها نحو الإنسانية.

وتوفر العدالة الاجتماعية للطبقة الكادحة حرية تأليف النقابات العمالية التي تلعب في بعض الدول دوراً له أهميته القصوى في حياتها القومية.

وخلاصة القول، أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى إيجاد التوازن والانسجام بين قوى الفرد وقوى الجماعة، حتى توفر للفرد الفرصة ليلعب دوره الحيوي على قدم المساواة مع غيره من الأفراد، وتوفر للمجتمع الفرصة لتحقيق كمال الفرد كشرط أساسي لتحقيق كمال الجماعة.

ولما كانت العدالة الاجتماعية تميل بطبيعتها إلى ناحية الفرد حتى يتحقق التوازن الذي تسعى إليه، فإنها قد حددت حقوقه التي يجب أن يتمتع بها ولا يرضى بغيرها بديلاً، مثل حقوق الطبقة العاملة، وحقوق طاعني السن، وحقوق العائلة.

قاعدتان أساسيتان:

وبهذا تقوم العدالة الاجتماعية على قاعدتين أساسيتين:

١- **العدل الاجتماعي.**

٢- **الخدمات الاجتماعية.**

والعدل الاجتماعي هو الأداة التي يساعد مبدأ العدالة الاجتماعية على تحقيق أهدافه لإيجاد التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع.

والإنسان هو المقصود بالعدل، ويصل إليه عن طريق المجتمع؛ وهو بهذا من واجب الدولة.

أما الخدمات الاجتماعية فهي تلك المؤسسات الاجتماعية الأهلية التي تقوم على حب الغير والعطف عليهم، فتقدم لهم المعونة، وتكمل بذلك رسالة العدل الاجتماعي. وتمول هذه الخدمات من مساهمة الطبقة العاملة نفسها، حتى تصل إلى كل ركن من أركان الدولة لنشر رسالتها التكميلية.

وإذا أنعمنا النظر في غاية الخدمات الاجتماعية، وجدنا رسالتها سامية رفيعة، فهي حب متبادل بين الفرد والجماعة، وبين الجماعة والفرد؛ فإذا أضفنا إلى ذلك الشعور الوطني الذي تفرضه العدالة الاجتماعية، كملت كل عوامل المعنوية التي تدعو إليها التعاليم السماوية.

والخدمات الاجتماعية ميدان واسع لعمل الخير، فهي توفر المأوى لعابر السبيل، والملجأ للشيخ، ودور الحضانة للطفل، والمستشفيات والعيادات الطبية للمرضى، ومساكن العمال...

وهي باختصار، تسدل الستار على عهد التشرد والتسول والاستجداء الذي أخفي وراءه زمناً طويلاً صلف الأثرياء وكبرياءهم، أولئك الذين اتخذوا من كلمة الإحسان سبباً إلى تحقير الفقير وازدرائه!

حقوق الفرد في العدالة الاجتماعية:

حللنا فيما تقدم مبدأ العدالة الاجتماعية، وثبت من تحليلنا أنها تفضل كل ما سبقها من مبادئ متطرفة نشرت الظلم والاستعباد والسخرة،

ووجدنا أخيراً أنها "الحقيقة" التي طالب بها البشر فلاسفتهم "والحل المنشود" الذي عثر عليه الزعماء وأولو الأمر لإسعاد شعوبهم؛ فجدير بنا بعد ذلك أن نعرض على بساط البحث "حقوق الفرد" التي حددتها العدالة الاجتماعية، ونفسرها بقدر ما يسمح لنا المجال، لنضيء الطريق أمام أولى الأمر، حتى نجني بعد ذلك ثمراً ناضجاً شهياً.

لا يختلف اثنان في أن الثورة الشعبية التي شملت مصر، قد قامت لعدة عوامل جوهرية، أهمها سوء حالة الطبقات الكادحة التي ساهمت بجهدها وعرقها في بناء عظمة هذا الوطن في العهود السابقة المظلمة، ولكن ها هي ذي الفرصة قد سنحت، وأشرق فجر الأمل على الطبقة المغلوبة على أمرها، فتسلم عنان الأمور في مصر لأول مرة منذ قرون، نفر من الشعب، أحسوا بالحرمان مثل ما أحس، وقاسوا مثل ما قاسى؛ فقاموا يحطمون الأصنام، وأعلنوا الحرب على تلك النظم البالية...

ولا شك أن كل نهضة اجتماعية لا بد أن تلائم طبيعة الشعب وتتفق مع أخلاقه وميوله ومعتقداته؛ إذ لا يمكن تطبيق نظام ما في دولة، سبق تطبيقه في دولة أخرى، لمجرد أنه نجح في هذه الأخيرة؛ كما أن لكل نهضة اجتماعية أهدافها واتجاهاتها التي تختلف في كل دولة عنها في الدولة الأخرى، لاختلاف طبائع الشعوب، ووضعها السياسي والاقتصادي؛ فيجب وقد بدأنا السير في طريقنا نحو انقلاب اجتماعي شامل، أن نتدبر أمرنا ونتعمق في بحثنا حتى نصل إلى أصل الداء، ليكون دواؤنا بعد ذلك ناجعًا شافياً.

لقد قامت ثورتنا لإعادة بناء الوطن، ولتكون مصر دولة ذات سيادة سياسية كاملة، مستقلة اقتصادياً، عادلة اجتماعياً.

قواعد المستقبل الاجتماعي:

تشعر مصر في وقتها الراهن بحاجتها إلى ثورة اجتماعية شاملة، تقلب نظامها الاجتماعي وتضعه على أسس من الإنسانية والعدل، حتى يستعيد كل مواطن حقه في حياة كريمة وهبتها له الطبيعة وأنكرتها عليه عهود الفساد والطغيان.

وفيما يلي بعض القواعد الأساسية التي يمكن أن تقوم عليها سياسة اجتماعية عادلة:

التوازن بين الفرد والدولة:

طرأ على الإنسانية من التطورات وطبق فيها من النظريات السياسية والاقتصادية ما يسهل علينا في الوقت الحاضر وضع الخطوط الرئيسية لتنسيق التوازن بين الفرد والدولة، وتوفير الانسجام بين حقوقه وواجباته، بعد أن استيقظ ضمير الرأي العام وازدادت حساسيته وشعوره بمسئوليته نحو المجتمع.

ويكتسب الإنسان من شعوره بالمسئولية ما يحرك مشاعره ويصقل روحه ويحدد له الطريق للقيام بجلائل الأعمال، حتى يرى وطنه قد سار قدماً في طريقه الذي رسم له، يعمل كل من أظلته سماؤه متحداً متماسكاً، من أجل الخير العام، لا يعوقه في سبيل الوصول إلى هدفه عائق.

وحتى يتوفر كل ذلك يجب وضع خطة حكيمة سليمة لتحقيق التناسق والتوازن بين الفرد والمجتمع، تهدف إلى وضع نظام اجتماعي جديد يقوم على مبادئ من الإنسانية والعدل، فقد ولى الزمان الذي كنا نرى فيه البؤس مخيماً ولا نعمل من أجله شيئاً، وحانت الساعة لنواجه الواقع ونعمل جميعاً يداً واحدة في سبيل خير المجموع، بعد أن مضى عهد السخرة والاستغلال.

وبعد فإن أول واجباتنا هو التحول برأس المال من إدارة الاستغلال والتسخير والربح الشريف وغير الشريف، إلى أن يكون عاملاً من عوامل الإنسانية والعطف والتعاون، ينزل إلى ميدان الاقتصاد ليوفر الربح الحلال لصاحبه، والحياة الكريمة لمن يعمل في توفير ذلك الربح؛ ولن يتم هذا الانسجام والتوازن إلا إذا شعرت الطبقة العاملة، بتقديس العمل، وعملت بهمة وإخلاص وتفان، لعلمها بأن الإنتاج سيعود عليها بالسعادة وهدوء البال.

المبادئ الديمقراطية والجمهورية:

وحينما نحاول وضع أسس اجتماعية جديدة وتنفيذها، يبدو لنا بوضوح أن كل نظام اجتماعي يمس من قريب أو من بعيد الحياة السياسية في البلاد، لذلك يجب أن يؤمن الشعب أولاً بالمبادئ الديمقراطية الصحيحة، ويضع ثقته الكاملة في جمهوريته الحديثة؛ لأن هذا الإيمان وتلك الثقة، هما اللذان سيشدان من أزره عندما يواجه الآراء المعارضة والمبادئ المتطرفة الهدامة، التي لا هم لها إلا عرقلة كل نشاط من شأنه النهوض

بالوطن وسد حاجات الشعب بقدر ما تفي موارد البلاد الاقتصادية.

والنهضة الاجتماعية الشاملة هي التي توفر للشعب حريته وسعادته، فإذا وجدنا من يعارضها أو يهون من شأنها، فهو ذو هوى يتوارى خلف مبادئ مادية متطرفة، ولدتها نظم قامت على الاستبداد وأنكرت أوليات حقوق الفرد الإنسانية.

وقد مالت الأفكار إلى التطرف في القرن الثامن عشر، نتيجة للتيارات الفلسفية التي نادت بالفردية والقوة الكامنة في الإنسان كوحدة بشرية؛ وقد علمنا جميعاً أن النظام الديمقراطي هو النظام السياسي للفردية، فهل يدفعنا إيماننا إلى مثل التطرف الذي ساد القرن الثامن عشر؟ هذا ما سنجيب عليه هنا.

سيادة الفرد في الدولة:

أثبتنا فيما سبق أن التطرف في الحرية الاقتصادية ينتهي إلى الحد منها وخنقها في النهاية؛ وقد نتج عن سوء توزيع الثورة استغلال جهود العامل استغلالاً استبدادياً أعجزه عن الدفاع عن حقوقه؛ وثبت أيضاً أن الفرد إذا ما ترك لموارده الخاصة شعر بحاجته إلى معونة المجتمع لإكمال ضرورياته المادية؛ فلا شك بعد ذلك أن الآراء الفردية إذا لم تتقدم وتتطور تبعاً للتطور العلمي والاقتصادي، تضاءلت شيئاً فشيئاً حتى تفنى؛ وفي ذلك هدم للمجتمع الذي يقوم على تعاون الأفراد وإيجاد التوازن بين الفرد والمجتمع والاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها.

وليس في ذلك ميل نحو الجماعية؛ لأن المبدأ الأساسي في سيادة الفرد بالنسبة للدولة هو الهدف الذي يحقق خير الجميع في حرية تامة.

تأمين الحرية وحقوق الفرد الأخرى:

كلما تحقق الانسجام والتوازن بين الفرد وحقوقه الاجتماعية، وصل الإنسان إلى ما ينشده من كمال؛ ولا شك أن في تأمين الفرد على حريته تأميناً له على حقوقه الأخرى التي تنشأ من صلته الوثيقة بالمجتمع الذي يعيش فيه، فتوفر له قسطاً من السعادة يتناسب مع ما يشعر به من نقص وما لديه من وسائل.

هذا هو الطريق المأمون الذي يساعدنا على منع الانهيار الاجتماعي الذي يتولد عن حاجة الطبقة العاملة إلى حل معقول لمشاكلها الاقتصادية؛ والحكومة إذا سارت على سياسة لا تمس مشاكل الطبقة العاملة وتغاضت عن الصراع الاجتماعي بين الطبقات، فشلت دون شك في تأدية رسالتها نحو الوطن والشعب.

اتحاد الطبقات العاملة في منظمات قوية:

وقد تطورت المنظمات العمالية في السنوات الأخيرة حتى أصبح لها من القوة ما يسمح لها في بعض الظروف أن تتدخل تدخلاً خطيراً يؤثر على النشاط الفردي والنشاط العام، مما يهدد مصلحة الدولة والشعب؛ لذلك يجب على الحكومة إصدار القوانين الخاصة التي تحدد النشاط النقابي وتعطى الصفة القانونية لما تتخذه اتحادات العمال من إجراءات للحصول على مطالب الطبقة العاملة، حتى لا تلجأ إلى وسائل العنف والخروج على

القانون لتحقيق مطالبها العادلة؛ كما يجب أن ينظم القانون جميع النقابات العمالية ويعطيها من الحقوق القانونية ما يمكنها من التكلم بلسان من تمثلهم والتعبير عن آرائهم، والتغلب على القوى الهدامة التي تعترض سبيلهم.

أثر الطبقة العاملة في حل المشاكل العامة:

وتزداد أهمية الاتحادات العمالية في جميع الدول الديمقراطية، ولا يحتاج أثرها في حل المشاكل العامة إلى دليل، مما دعاها إلى الاستزادة من تحمل المسئولية وتشجيع الحكومات على اتخاذ قرارات إيجابية تحل بها مختلف المشاكل الاجتماعية؛ ومن واجب الحكومات بعد ذلك احترام حقوق النقابات وشد أزر اتحادات العمال وتأييدها في المطالبة بحقوق الطبقات العاملة.

ولما كانت مثل هذه السياسة تعزز مركز المنظمات العمالية وتقوى من شأنها، فإن مما لا يجب أن يعزب عن البال مراقبة درجة حساسيتها حتى لا تصبح مخلب القط لخدمة مصلحة غير المصلحة التي تستمد منها وجودها، وهي الدفاع عن حقوق العمال القانونية.

الخطر الشيوعي:

لا يعني رفع مستوى الطبقات العاملة والتقريب بين مختلف طبقات الشعب، نشر الفوضى وإنكار قوانين الطبيعة ومخالفة ما أمر به الله عز وجل في كتابه الكريم؛ لأن هدف العدالة الاجتماعية من التقريب بين الطبقات، هو توفير الحياة الكريمة للمواطن الصالح، وتأمين مستقبله

ومستقبل عائلته، ليصبح عضواً نافعاً في مجتمع ترفرف عليه السعادة، فنقطع الطريق على المبادئ الهدامة أن تتسرب إلى صفوف الشعب.

ولا شك أن المرء إذا ما شعر بنصيبه من الحرية، واستقلاله في المطالبة بحقوقه، عمل مع الحكومة جنباً إلى جنب في الكشف عن العناصر الدخيلة التي تسعى إلى بث سمومها في الظلام تحت ستار الدفاع عن حقوق الطبقات المظلومة؛ وهي لا تجد سلاحاً أمضى من انتشار روح التذمر، وتقييد حرية الفرد في المطالبة بحقه، وتكميم فمه عن المجاهرة برأيه.

ويعتمد مستقبل التطور الاجتماعي على تعاون السلطات وتأييد الرأي العام، كما يعتمد ازدهار الصناعة على نشاط المحيط التجاري؛ فالعمال يساهمون من ناحيتهم بالجد والعمل والإنتاج، والحكومة تساهم بتأمينهم على حقوقهم والمحافظة على النظام العام واستتباب الأمن.

معارضة المحافظين في التجديد:

ما من نهضة إلا اصطدمت بمعارضة الآراء العتيقة الرجعية التي تخشى التجديد فتحول دون تغيير ما تعودته من نظم، وإن ثبت فسادها وفشلها في حل المشاكل الاجتماعية؛ وهي لا تعارض إلا خشية سلبها ما تتمتع به من امتيازات.

ولو رجعنا إلى التاريخ لنرى التطور الذي طرأ على التشريعات الاجتماعية في مراحله المختلفة، لوجدنا أن كل ما وضع من نظم لحماية الطبقة العاملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الصناعي والموارد الاقتصادية، حتى ليصعب الحكم بأن تلك النظم كانت من عمل جيل معين؛ فقد

خضعت النظم القضائية والتشريع القانوني على تسلسل الأجيال لتطورات الثروة القومية والتقدم العلمي والفكري، مما يثبت لنا نمو الوعي الاجتماعي الذي يعم العالم اليوم تبعاً للنمو الصناعي والاقتصادي.

وكثيراً ما تعترض الآراء الرجعية المحافظة نمو الوعي الاجتماعي وتحارب التشريعات الاجتماعية، وتنكر حقوق الطبقة العاملة، حتى كانت السبب في تلك العداوة المريرة التي نشاهدها اليوم بين مختلف الطبقات في كثير من بلاد العالم.

وضع الحلول الجزئية لمشاكل الطبقة العاملة:

أوضحنا فيما سبق السبب في جمود التشريعات الاجتماعية وعدم تطورها تبعاً لنمو الوعي الاجتماعي وازدهار الميدان الاقتصادي، حتى كانت كل النظم القضائية التي وضعت لحل مشاكل الطبقة العاملة نتيجة للجهود التي بذلتها اتحادات العمال ونقاباتهم لرفع الجور والظلم عنهم، لا نتيجة لما تقتضيه حالة البلاد والعقيدة الثابتة الراسخة بعدالة القضية العمالية.

ولم توضع تلك النظم والتشريعات إلا لمواجهة مشاكل فردية طارئة، تبعاً لكل حالة؛ فكانت مرتجلة في معظم الأحيان، لم تصل إلى أصل الداء لتستأصله، بل علاجاً مسكناً وقتياً، لم يف قط بالغرض ولم يوفر إلا حلاً جزئياً سرعان ما تتلوه مشكلة جديدة، حتى تعقدت تلك النظم وصارت قواعد متشابكة متعارضة، فنشأت الحاجة إلى مواجهة الموقف ومعالجته على أساس واقعي قبل أن يستفحل الخطر، وبعد أن كانت المشاكل

العمالية تعتمد في حلها على القانون العام، أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع التشريعات الخاصة التي تعالج ما يطرأ من مشاكل بروح من العدل وعلى أساس من الواقع، حتى لا يتأثر الإنتاج القومي بما ينشأ من نزاع بين العامل وصاحب العمل.

وجوب مطابقة القانون لحاجات النهضة الاجتماعية:

لا يعتبر نقدنا السابق للتشريعات الاجتماعية معارضاً لمبادئ الحماية التي وضعت من أجلها تلك التشريعات، ولكنه رغبة منا في توضيح الحاجة إلى وضع نظم منسقة تتفق مع ما نهدف إليه من إصلاح وما يحقق العدالة الاجتماعية من قواعد.

وعلى الحكومة إذا ما عزمت على إدخال بعض التعديلات على التشريعات الاجتماعية، أن تتأكد أولاً من أن تلك التشريعات تتفق مع طبيعة الشعب وتتجاوب مع حاجة الدولة، حتى تتمكن من القيام بنهضة اجتماعية شاملة تحافظ بها على إيجاد التوازن والانسجام بين مختلف المصالح.

ولا شك أن من أول واجبات المشرع إعطاء ما يدخله من تعديلات أو ما يضعه من قوانين شكلاً واضحاً ظاهراً لا يحتمل التحوير أو التغيير، ليساعد على مواجهة الحقائق التي تقدمها الحياة، وأن يستلهم تشريعه من الواقع وما تتطلبه حقيقة الحال، حتى لا تتعارض هذه التشريعات مع ما يطرأ على المجتمع من تطور في المستقبل.

حقوق الفرد تنشأ من حاجاته:

إذا تحرينا الأسباب التي تدفعنا إلى وضع قانون خاص نواجه به مشاكلنا الاجتماعية المختلفة، وجدنا أن هناك أسباباً رئيسية تستمد وجودها من نشاط الحياة الاجتماعية نفسها.

وقد نشأت الحاجة إلى وضع التشريعات الاجتماعية من المبدأ الذي ينادى بأنه "يجب أن يكون الفرد موضع اهتمام الحكومة والشعب" وهذه الحاجة نفسها هي التي تدفعنا إلى تحديد الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الفرد وتنشأ مما يؤديه من عمل، فتقرر حدود حريته؛ فإذا ما أهملت تلك الحقوق أصبحت سبباً مباشراً لما يعانيه العالم من قلق اجتماعي ونزاع مستمر بين الطبقات.

وليس هناك من حقوق إلا كان وراءها مطالب، ولا يلجأ الإنسان إلى المطالبة إلا لما يشعر به من نقص، فهو يطالب لتكملة ذلك النقص واستيفاء حاجاته؛ فحقوق الفرد الطبيعية تنشأ من حاجاته وتتولد مما يؤديه من عمل، وتحددها معرفة حاجاته وحاجات المجتمع الذي يعيش فيه؛ فإذا تحددت تلك الحاجات سهل بعد ذلك وضع التشريعات المبسطة السهلة التي تؤمن حق الفرد والمجتمع، مما تتطلبه الطبيعة البشرية.

هدف الحكومات في الشئون الاجتماعية:

يجب على الحكومة عند ما تفكر في وضع تشريع اجتماعي أن تلجأ دائماً إلى المنطق وما تنص عليه النظريات الفلسفية، حتى تتمكن من رسم خطتها وتحديد أهدافها تحديداً واضحاً؛ كما يجب ألا تعتمد في تحديد

حقوق الفرد على ما تنص عليه عقود العمل الفردية التي تخضع لقانون العرض والطلب فتجعل من الإنسان سلعة تشترى وتباع؛ إذ أن واجبها الأول هو تحديد هذه الحقوق واحترامها والدفاع عنها وتأمينها بواسطة المجتمع، مثل غيرها من حقوق الإنسان الطبيعية، كالحرية الفردية وغيرها.

وقد أدرك الوعي الاجتماعي هذه الضرورة الحيوية، ووجد الحاجة قد أصبحت ملحة لإعلان الحقوق والضمانات التي تؤمنها وإعطاء الفرد الحق لمعرفتها والتعبير عنها والترويج لها على أوسع نطاق.

حقوق الفرد:

لا يمكن القول بأن في تحديد حقوق الفرد وإعلانها حلا كاملاً لمشاكل المجتمع، ذلك لأنها تتصل اتصالاً وثيقاً بموارد الدولة الاقتصادية وإنتاجها القومي؛ ومع ذلك فلا يمكن إنكار أهميتها القصوى في تحديد الأهداف التي توجه النشاط الحكومي بقدر ما لديه من إمكانيات مادية.

وفي تحديد حقوق الفرد تحقيق للعدالة الاجتماعية، لأنها كما قلنا من قبل مستمدة من العمل نفسه؛ فإذا ما تم وضعها وتحديدها أصبحت قاعدة لتوجيه التصرف الفردي وإرشاد السلطات العامة إلى ما يرفع مستوى الشعب اجتماعياً، حتى تتطور نظرته إلى العمل الشريف فتصبح نظرة تقدير واحترام، مهما كان ذلك العمل تافهاً بسيطاً، ويتحول رأس المال من أداة للاستغلال والتسخير إلى عامل من عوامل الاستقرار وتحقيق التوازن والانسجام بين مختلف الموارد الاقتصادية.

وتتلخص الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الفرد في المصنع أو المزرعة أو

غير ذلك من موارد الإنتاج الاقتصادي، فيما يلي:

١- حق العمل:

العمل هو العامل الأساسي في مواجهة مطالب الحياة المادية والمعنوية، سواء للفرد أو للمجتمع، وعليه قامت المدنية وازدهرت؛ فيجب على المجتمع حماية حق الفرد في العمل وتوفيره للعاطلين.

٢- حق الجزاء العادل:

الفرد هو أساس الثروة والدخل القومي، وهو الذي يوفر الكسب لرأس المال بما يبذله من جهد بشري، فيجب على المجتمع إذن توجيه موارد الإنتاج بما يضمن للفرد الجزاء المادي والمعنوي العادل على ما يبذله من جهد، ليتمكن من سد حاجاته الضرورية.

٣- حق تنمية الثقافية الحرفية:

كلما ارتفع مستوى الفرد وازدادت معنوياته سمواً تولدت حاجته إلى رفع مستوى ثقافته الحرفية، ومن واجب المجتمع توفير الفرص المتعادلة للتحصيل وتنمية الثقافة الحرفية، حتى يتمكن الفرد الموهوب من استكمال قدرته الفنية.

٤- حق الشروط المناسبة للعمل:

كلما كانت شروط العمل مناسبة لما يبذله الفرد من جهد، ازداد الإنتاج وازدهر الاقتصاد القومي تبعاً له؛ فواجب المجتمع تنظيم شروط العمل وفرض رقابته الشديدة عليها ليتأكد من تنفيذها.

٥- حق توفير الشروط الصحية:

من أول واجبات المجتمع المحافظة على صحة العامل الجثمانية والمعنوية، والتأكد من أن نظام العمل يشمل كل شروط الصحة والأمان، ولا يغالي في استغلال طاقة الإنسان الطبيعية، ويوفر له القدر المناسب من الترفيه في أوقات الراحة.

٦- الحق في حياة كريمة:

لا يتمكن الإنسان من العمل بطمأنينة إلا إذا توفرت له الفرصة للتمتع بمسكن هادئ وملبس مناسب وغذاء صحي، واجتمع لديه ما يرد عنه وعن عائلته شبح الفاقة، وتمتع بقدر مناسب معتدل من الأمان المادي والمعنوي بقدر ما تسمح به موارد الدولة الاقتصادية.

٧- حق التأمين الاجتماعي:

يعتبر المجتمع مسئولاً عن تقديم المعونة المادية المناسبة في حالة العجز عن العمل، أو فرض نظام المساعدة المتبادلة، وكلاهما يسد ما يشعر به الفرد من نقص بسبب الشيخوخة أو حوادث القضاء والقدر.

٨- حق حماية العائلة:

تتركز أسمى عواطف الإنسان في عائلته، وتتجاوب حماية هذه العائلة مع أهدافه الطبيعية في الحياة؛ فمن واجب المجتمع الذي يسعى إلى رفع مستوى الفرد أن يؤمنه على حماية عائلته، حتى تتمتع بجميع الحقوق التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية.

٩- حق تنمية الموارد الاقتصادية:

كلما ازدادت القدرة على الإنتاج والرغبة في التقدم، نمت الحاجة إلى زيادة الموارد الاقتصادية؛ ودور المجتمع هنا تأييد الفرد في بلوغ هذه الغاية؛ وذلك بتشجيع استثمار رؤوس الأموال وتوجيهها، لتكون عاملاً إيجابياً في زيادة الإنتاج ونشر الرخاء.

١٠- حق الدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة:

من الحقوق الرئيسية التي يجب أن تتمتع بها الطبقات الكادحة، حق تأليف الاتحادات والنقابات، وممارسة أوجه نشاطها القانونية في الدفاع عن مصالح أعضائها، والعمل على تحقيق مطالبها العادلة، وعلى المجتمع احترام هذا الحق وحمايته، وتوفير حرية استعماله، وإزالة الأسباب التي تمنع أو تعطل ممارسته.

التكافؤ التعاوني بين عناصر الإنتاج

قد أوضحنا فيما سبق من حقوق الفرد ما يجب أن يتوفر للعامل والزارع في المصنع والمزرعة من أسباب الاستقرار والأمان والرفاهية، ليقبل كل ذي مهنة على عمله راضياً طيب النفس بما يبذل من الجهد لخدمة نفسه وخدمة المجموع...

فالآن نعود فنؤكد حقيقة أخرى تعتبر قاعدة أساسية من قواعد العدالة الاجتماعية، هي ضرورة التكافؤ التعاوني بين عناصر الإنتاج في المصنع والمزرعة؛ وبعبارة أخرى: بين العمال وأصحاب رءوس الأموال؛ فكلاهما عنصر أساسي لانتظام الإنتاج وتوفره؛ فإذا ما بدا يوماً لعامل من العمال أو طائفة منهم أن حقوقهم المقررة في دستور العدالة الاجتماعية تتيح لهم أن يكونوا بمعزل عن صاحب العمل، أو أن ينظروا إليه نظرهم إلى شخص غريب عن مجال العمل الذي يؤدونه بحيث يحق لهم أن ينظروا إلى مصلحتهم منفصلة عن مصلحته، فقد أخطأوا خطأً كبيراً؛ كما يخطئ أصحاب رءوس الأموال إذا بدا لهم أو لأحدهم أن يكون بمعزل عن المجتمع العمالي، بعيداً عما يحس العمال فيه من آلام وما يلقون من متاعب؛ فكلاهما– كما قلنا– عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وبتعاونهما واتحاد أهدافهما ينتظم الإنتاج ويتوافر ويكون له أثره في سعادة العامل وصاحب العمل.

وفي ضوء هذه الحقيقة المؤكدة من حقائق العدالة الاجتماعية يجب أن

تقوم العلاقة بين العمال وأصحاب رءوس الأموال على التعاون النفسي الكامل، لا على محاولة أحد العنصرين أن يتسلط على الآخر بماله أو بقوته وكثرة عدده؛ فإن كلا منهما جزء مكمل لصاحبه، لا يؤثر أثره في الإنتاج القومي العام إلا بالاعتماد عليه، والثقة به، والتعاون معه على صفاء ومودة؛ وبذلك تتهيأ الوسائل كاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية روحاً ومادة...

هذه حقيقة يجب أن يستحضرها كل عامل وكل صاحب عمل أمام عينيه؛ فلا يدع لأبالسة الدمار فرصة تنفث فيها سمومها حين تحاول في بعض الظروف العصبية أن توهم كلاً من الطرفين أنه هو وحده صاحب البأس والقوة، وأنه مستطيع بوسائله أن يحقق لنفسه كل ما يريد برغم أنف غيره؛ فلا تكون نتيجة ذلك إلا الدمار والخراب وتعطل أسباب الإنتاج، ثم انهيار العدالة الاجتماعية من أساسها؛ لأن أساسها الأول هو "العدل المشترك" الذي لا يؤثر فريقاً بالمصلحة دون فريق.

الإسلام والعدالة الاجتماعية

قلنا إن العدالة الاجتماعية كانت هي التطور الطبيعي للمذاهب الاجتماعية التي أوجدها تعقد المشاكل بين الفرد والمجتمع على تعاقب العصور، وإنها المحاولة الأخيرة لتأمين الناس من مختلف الطبقات على معايشهم، وضمان الحرية والسعادة للفرد والمجموع، بعد أن أخفقت الحكومات والشعوب في التماس أسباب الأمان والسلام والطمأنينة في المذاهب الاجتماعية الأخرى، من رأسمالية وشيوعية وفاشية ونازية وغيرها.

فالآن نقول إن هذا المذهب الجديد من مذاهب الحكم أو من مذاهب السياسة الاجتماعية في أوربا المعاصرة، ليس مذهباً جديداً في بلادنا نحن العرب والمسلمين؛ فقد نزل القرآن على نبينا منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة بالمبادئ الواضحة الصريحة للعدالة الاجتماعية؛ فكانت الزكاة فرضاً لازماً على كل مسلم ومسلمة، لا يعفى منه– مؤقتاً– إلا طوائف من ذوي الفقر والاحتياج والمتربة، ذكرهم القرآن بصفاتهم، هم الفقراء، والمساكين، وعمال الجباية، والمؤلفة قلوبهم من الطارئين على المجتمع الإسلامي، وأبناء السبيل، والغارمين، والمجاهدين في سبيل الله. ثم كانت هذه الزكاة أنواعاً، منها زكاة الفطر، وهي نوع من ضريبة الرءوس مفروضة على كل رأس في موسم معين، لتكون سبباً إلى التآلف القومي بين أغنياء المسلمين وفقرائهم في يوم عيدهم القومي الكبير؛ ثم زكاة الأرصدة المالية والماشية المستثمرة ومحاصيل الزرع وعروض التجارة وما إليها، وهي أنواع من ضريبة رأس المال

محدودة النسبة لا تقل في كل حالة عن ٢٥ من كل ألف، تؤدى في كل عام مرة لتنفق في حاجة تلك الطبقات الموصوفة من ذوي الاحتياج والخلة؛ ثم زكوات الكفارة للتطهر من بعض المآثم أو من بعض الإهمال في أداء الواجبات المفروضة؛ وهي– كالنوعين السابقين– زكوات مفروضة، محدودة المقادير، لا سبيل إلى التحلل منها أو البخل بها؛ إلى أنواع أخرى من الزكاة بعضها واجب مفروض وبعضها مستحب مطلوب لمناسباته وأسبابه ووقته...

ولا يحسبن أحد أن هذه الزكوات نوع من "الإحسان" يبذله المحسن أو يمنعه مختاراً فتتأذى بقبوله نفوس المنعم عليهم من المواطنين؛ فإنما هي "حق معلوم" فرضه النظام العام على المجتمع الإسلامي ليكون وسيلة إلى التكافل الاجتماعي بين طبقات الشعب المسلم وسبباً إلى تآلف قلوب أهله وتمام التعاون بينهم وتوثيق أواصر الوداد والألفة؛ وقد ورد وصفه في أكثر من آية من آيات كتاب الله بأنه "حق"، وأكدت السنة المطهرة وسيرة خلفاء مُحَمَّد من بعده هذه الحقية، حتى أعلن أبو بكر الخليفة الأول الحرب على القبائل التي منعت الزكاة باعتبارها "جزءاً من النظام" واجب الطاعة والتنفيذ، فلم يأذن برد السيوف إلى أغمادها إلا بعد أن فاء أولئك "العصاة" إلى الطاعة وأدوا الزكاة عن يد وهم صاغرون...

على أن هذا النوع من "البذل" لخدمة الجماعة لم يكن هو كل ما فرض الإسلام على أهله لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الجود بالمال؛ فإن في كل سورة من سور القرآن وفي كل حديث من المأثور عن مُحَمَّد دعوات إلى البذل في هذا السبيل وتحذيرات من البخل تقشعر لها قلوب وجلود:

{وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَللهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [آل عمران: ١٨٠].

{وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ} [التوبة: ٣٤- ٣٥].

{أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ. حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ. كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ...} [التكاثر: ١- ٤].

{وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ، يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ، كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ...} [الهمزة: ١- ٤].

{إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [النحل: ٩٠].

{وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ} [سبأ: ٣٧].

{وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥].

{أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ} [البقرة: ٢٦٦].

{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [الحجرات: ١٠].

* * *

ولو أننا ذهبنا نستقصى مثل هذه الآيات في القرآن وما يتصل بموضوعها من حديث النبي والمأثور من فعاله وفعال صحابته لطال بنا الحديث؛ على أننا نكتفي هنا بالإشارة إلى شيئين اثنين:

الأول: تأكيد الإسلام للدعوة إلى ما يسمى في الإسلام بالصدقة الجارية، وهي الصدقة التي لا ينقطع أثرها بالبذل وانتقال المال من يد إلى يد، كإنشاء المرافق العامة الدائمة النفع، مثل المستشفيات والملاجئ ودور العلم، ومأوى الغرباء وعابري السبيل، وتأمين الثغور، وإماطة الأذى عن الطريق، وغيرها من وسائل النفع العامة التي يتحقق بها معنى التكافل الاجتماعي الدائم.

الآخر: تأكيده معنى الأخوة الإنسانية مقترناً بكل دعوة إلى البذل والمعروف، لإشعار كل ذي يد بأنه إنما يبذل ما يبذل لأخيه، أي لنفسه؛ وإنما يأتي هذا الشعور من اليقين بأن كل أخ وأخاه إنما هما جزءان من كل، فإذا باعدت المقادير بين حظ كل منهما في الحياة يوماً فما أقرب إمكان تبدل الحال فتشيل كفة في الميزان وتهبط كفة، فلا يبقى لأحدهما بعد ذلك من صفة لازمة غير الأخوة. وهذا أعمق أحساس تحرص العدالة الاجتماعية على بلوغه في نفوس الجماهير من كل شعب متكافل.

على أن سياسة المال في الإسلام باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر العدالة الاجتماعية لم تقف عند حد الدعوة الواجبة الطاعة إلى البذل، ففي نظام البيوع والشركات والتسليف والإجارة والمواريث وتحريم الربا مبادئ أخرى تصوب إلى هذا الهدف لتحقيق عدالة اجتماعية كاملة...

* * *

والناس جميعاً في عقيدة المسلم سواسية كأسنان المشط، لا يفرق بينهم فقر ولا غنى ولا لون ولا جنس ولا وطن ولا عنصر، ولا فضل لعربي منهم على عجمي إلا بالتقوى، وأقربهم إلى الله أتقاهم، وخيرهم خيرهم لأهله، وأمرهم شورى بينهم، وفي كل مجتمع من مجامعهم طائفة تدعو إلى المعروف وتنهى عن المنكر والفحشاء والبغي، ولا طاعة عليهم لكبير ولا لصغير في معصية الخالق، والأرض من تحت أرجلهم جميعاً لله يورثها من يشاء من عباده، وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، من المهد إلى اللحد، يطلبه كل منهما ولو في الصين؛ والمرأة أخت الرجل في كل ماله من حق وما عليه من واجب، ولا تزر وازرة وزر أخرى؛ وليس منهم الذي يدع

اليتيم ولا يحض على طعام المسكين؛ وليس منهم الذين يراءون ويمنعون الماعون!

* * *

هذه المبادئ الإنسانية العليا، التي تحقق معنى العدالة الاجتماعية في أرفع صورها، هي التي جاء بها الإسلام منذ ألف وثلاثمائة سنة ونيف، ولم يتنبه لها أهل الفكر والسياسة في غير بلادنا إلا منذ سنين، بل لعلهم لم يتنبهوا لها كل التنبه بعد، بل لعل الذي تنبهوا إليه حتى اليوم من حقائقها لم يتجاوز الأوليات، بل لعلهم لم يتنبهوا إلى هذه الأوليات إلا منذ جاسوا خلال هذه الديار ليأخذوا الخير منا وعنا؛ فأخذوا منا ما أخذوا من طين الأرض ومعادن الصحراء وذهب المنجم، فلما اختلطوا بنا اختلاط المنتفع بأرض المنفعة، بدا لهم من حقائق نظامنا ومثلنا العليا ما كانوا يفتشون عليه منذ قرون فلا يكادون يجدونه، فلم يلبث نور المعرفة أن انبثق في عقولهم وقلوبهم، فبدءوا يدرسون مشاكل الفرد والمجتمع على هدى جديد... فلو أنصفوا لقالوا إنما علمنا المسلمون!

بل لو أنصفنا نحن أنفسنا لقلنا إن العدالة الاجتماعية ديننا!

الفهرس